

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة احمد دراية ادرار.



قسم: العلوم التجارية.

كلية: العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير.

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير.

شعبة: علوم تجارية.

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي بعنوان:

دور التحقيق المصوب في دعم الحصيلة الضريبية
دراسة حالة المديرية الفرعية للرقابة الجبائية ادرار 2010 – 2020

إشراف:

إعداد الطالبتين:

د. بن العريفة محمد

بوقلقولة كريمة

فوندو فاطمة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
بن العريفة محمد	أستاذ محاضر أ	المشرف والمقرر
مسعودي عبد الكريم	أستاذ محاضر أ	الرئيس
حدادي عبد الغاني	أستاذ محاضر أ	المناقش

السنة الجامعية: 1442هـ/1443هـ/2021م/2022م



شهادة الترخيص بالإيداع

لأستاذ(ة): بن العريفة محمد
مذكرة الماجستير الموسومة بـ : دور التحقيق المصوب في دعم الحصيلة الضريبية دراسة حالة المديرية
الجبائية 2012/2010
من إنجاز الطالب(ة): فوندو فاطمة

الطالب(ة): بوقلولة كريمة

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

لقسم : علوم تجارية

لتخصص : تدقيق ومراقبة التسيير

تاريخ تقييم / مناقشة: 2022/05/30

بعد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة
سخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
مكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والإلكترونية (PDF).

امضاء المشرف:

أدرار في : 2022

مساعد رئيس القسم:

د. قويلحاري عبد الرحمان

مساعد رئيس قسم العلوم التجارية

مكلف بعمارة القاعات والمحاضرات

بداية نتوجه بالشكر و الجزيل ، إلى المولى العلي الجليل ، الذي من علينا بنعم كثيرة ، التي لا تعد ولا تحصى ، ووقفنا إلى إتمام هذا العمل المتواضع ، و الذي نرجو أن يكون خالصا لوجهه الكريم . كما نرف عظيم تشكراتنا إلى من تحمل عناء تصويب أخطاء هذا العمل ,

كما نتقدم بالشكر الخاص إلى الأستاذ المشرف "بن العارية محمد" الذي أشرف على عملنا هدا وسهل لنا الطريق في إنجازنا، ولم يخل علينا بنصائحه القيمة حيث وجهنا خير توجيه فكان بذلك نعم المشرف ونعم الأستاذ ، كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة المشرفين على مناقشة مذكرتنا ولا ننسى كل من قدم لنا يد المساعدة من الزملاء والأصدقاء من قريب أو من بعيد.

فألف شكر إلى كل هؤلاء وجزاهم الله كل خير

بوقلقولة * فوندو

الحمد لله الذي وفقنا للإتمام هذا العمل و الصلاة و السلام على سيدنا محمد و على اله و صحبه و سلم تسليماً
كثيراً اهدي هذا العمل المتواضع الى :

والدتي (فاطمة) و والدي (عبد القادر) شفاهما الله و أدامهم تاجاً فوق راسي

أخي (أيمن) وأختي (خديجة) ربي يحفظهم و يرعاهم

زوجي رفيق دربي (إبراهيم) و ابنتي صغيرة حبيبتي (فاطمة الزهراء)

جدتي و أخوالي وخالاتي و عماتي و أعمامي كل باسمه

عائلة بوقلقولة الساكنة بأولاد احمد تيمي و عائلة اخلف الساكنة ب سيدي بالعباس و عائلة بروكي الساكنة بقصر

أولاد أعروسة

أمي الثانية (الزهراء) و أبي الثاني (مولود) شفاهم الله

إلى صديقتي العزيزة و من رافقتني و شاركتني في هذا الجهد (فاطمة) الله يسر لها و يحقق لها ما تتمنى عن قريب إن

شاء الله

إلى أستاذ (بن العارية محمد) خاصة و أساتذتي عامة حفظهم الله

إليك أنت من تقرأ مقالتي

إلى كل من دعا الله لي

بوقلقولة كريمة



قال الله تعالى: "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم
الهي لا يطيب الليل الا بشكرك ولا يطيب النهار الا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات الا بدكرتك، ولا تطيب الاخرة الا
بعفوك، ولا تطيب الجنة الا برؤيتك

الى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة، الى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
الى من علمني العطاء بلا انتظار، الى من كلله الله بالوقار، الى من احمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في
عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وغدا وأبدا والدي: أحمد"
الى ملاكي في الحياة الى معنى الحب ومنبع الحنان، الى بسمه ور الوجود، الى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم
جراحي الى أغلى الحبايب أُمِّي "سعيدة"

الى شريك عمري ونور حياتي زوجي الغالي "عمر"
الى من جهم يجري في عروقي ويلهج بدكراهم فؤادي اخواتي واخوتي "أيوب، زكرياء، محمد المبروك؛ عرفات
، كوثر، سندس"

الى أعمامي وزوجاتهم وعماتي وأخوالي وزوجاتهم وخالاتي كلا باسمه

الى أُمِّي الثانية "فاطمة الزهراء"

الى أبي الثاني "المبروك"

الى جدي أطال الله في عمره "مولود"

الى جدي بارك الله في عمرها "فاطمة الزهراء"

الى ابنائي عمي وأنسي بالحياة "كلتوم، فتيحة، حليلة، فطيمة، سعاد، حورية، زينب، خديجة، عائشة، سليمة"

الى من سرنا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع صديقاتي "لطيفة وكريمة"

الى كل من يحمل لقب "فونديو، بروكي"

الى من شاركتني هذا الجهد الى من تكاتفنا يد بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا "كريمة"

الى من علموني حرفا من ذهب وعبارات من اسمي وأجلى عبارات العلم "أساتذتي الكرام"

فونديو فاطمة



ملخص :

هدفت الدراسة إلى إبراز دور التحقيق المصوب في دعم الحصيلة الضريبية، ولمعرفة نسبة مساهمة التحقيق المصوب في دعم الحصيلة الضريبية أجرينا دراسة ميدانية بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية تم فيها استعراض وتحليل نتائج التحقيق المصوب والتحقق المحاسبي للفترة 2010-2020، وتوصلت الدراسة إلى أن التحقيق المصوب يساهم في دعم الحصيلة الضريبية والرفع منها إلا أن مساهمته محدودة مقارنة بالتحقيق المحاسبي.

الكلمات المفتاحية: تحقيق مصوب، رقابة جبائية، حصيلة ضريبية.

Summary;

The study aimed to highlight the role of the corrected investigation supporting the tax proceeds ,and to find out the contribution of the corrected investigation in supporting the tax proceeds, we conducted a field study in the directorate of taxation to review the results of the corrected investigation and the accounting investigation fro; 2010 to2020, and the study reached the corrected investing for calculating and raising the tax proceeds .

However, his contribution is limited.

Keywords; fiscal investigation, corrective investigation, tax proceeds.

الفهرس المحتويات :

	شكر و التقدير
	الاهداء
	ملخص الدراسة
01	مقدمة
	الفصل الاول : الادبيات النظرية و التطبيقية للدراسة
05	تمهيد
06	المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للرقابة الجبائية و التحقيق المصوب و الحصيلة الضريبية
06	المطلب الاول : الرقابة الجبائية
09	المطلب الثاني : التحقيق المصوب
12	المطلب الثالث : الحصيلة الضريبية
15	المبحث الثاني : عرض الدراسات السابقة و مناقشتها
15	المطلب الاول : عرض الدراسات السابقة
19	المطلب الثاني : مناقشة الدراسات السابقة
24	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية
26	تمهيد
27	المبحث الاول : تقديم مديرية الضرائب لولاية ادرار و نشاتها

27	المطلب الاول : التعريف بالمؤسسة
28	المطلب الثاني : مهام و اهداف مديرية الضرائب
29	المطلب الثالث : تنظيم مديرية الضرائب بادرار
34	المبحث الثاني : عرض و تحليل نتائج الدراسة التطبيقية
34	المطلب الاول : اجراءات سير التحقيق المصوب
36	المطلب الثاني : نتائج التحقيق المصوب و نهايته
38	المطلب الثالث : دراسة حالة ملف جبائي
43	المطلب الرابع : مقارنة التحقيق المصوب مع التحقيق المحاسبي
54	خلاصة الفصل الثاني
55	خاتمة
57	قائمة المراجع
60	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
40	الأسس الخاضعة للرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني	01
40	الأسس الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي	02
41	الأسس الخاضعة للضريبة المتعلقة بشخص طبيعي	03
41	الأسس الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي للمكلف بصفته شريكا لشركة التضامن ز م للتجهيز	04
41	ملخص الأسس الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي	05
42	الحقوق الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي	06
44	عدد الملفات المدروسة	07
46	عدد الملفات المنجزة	08
46	الأهمية النسبية للتحققين	09
48	عدد الملفات المنجزة بالنسبة للتحققين	10
52	الحقوق والرسوم الإجمالية الناتجة عن التحقيق المصوب والتحقيق المحاسبي	11

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أشكال الرقابة الجبائية.	07
02	الرقابة على الوثائق	08
03	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب	29
04	تطور عدد الملفات المدروسة	45
05	تطور عدد الملفات المنجزة	47
06	تطور عدد المحققين بالنسبة للملفات الممنوحة اليهم	49
07	تطور الحقوق والرسوم الإجمالية الناتجة عن التحقيق المصوب والتحقيق المحاسبي	51

قائمة الملاحق :

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
60-61	Etablissement des programmes	01
62-63	Table d'indicateur	02
63-66	(c) Contrôle 2011	03
67- 69	(c) Contrôle 2012	04
70-73	(c) Contrôle 2013	05
74-79	Contrôle fiscal 2014 / 2015	06
80 -84	Contrôle fiscal 2017/ 2018	07

مقدمة :

تعتبر الضريبة من أهم مصادر الإيرادات العامة لكل دولة على اختلاف الأنظمة والأوضاع الاقتصادية السائدة فيها، فدورها لا يقتصر على تغطية أعباء الدولة فقط بل يتعدى ذلك إلى استعمالها كسياسة مالية للتأثير والتحكم في النشاط الاقتصادي، غير أن هناك مجموعة من الأخطار التي تهدد هذه المصادر المالية كالتهرب الضريبي الذي يخلف أثراً سلبية على المستوى المالي والاقتصادي والاجتماعي بحيث يؤدي إلى الإضرار بالخزينة العامة نتيجة حرمانها من جزء هام من الموارد المالية ويترتب عن ذلك اختلال التوازن المالي للدولة واللجوء إلى الوسائل الأخرى للتمويل كما يؤدي إلى اختلال المنافسة الاقتصادية الأمر الذي يجعل الدولة تسعى جاهدة للمكافحة بمختلف الطرق والأساليب. وبلوغ ذلك كان من الضروري على الدولة اتباع رقابة جبائية فعالة للكشف عن كل المخالفات، والتجاوزات التي يمكن أن يستعملها المكلف بالضريبة خاصة في ظل وجود نظام ضريبي تصريحي يتيح للمكلفين حرية اكتتاب تصريجاتهم وتقديمها للإدارة في صورة تصريجات دورية.

الرقابة الجبائية ملزمة بتدقيق تلك التصريجات والتأكد من صحتها واكتشاف الأخطاء التي يرتكبونها عن قصد أو بدون قصد أثناء تقديم تصريجاته بمختلف آلياتها وأشكالها من ضمنها التحقيق المصوب فهو أداة ردعية ووقائية في آن واحد، فنتائج الرقابة المنبثقة عن التحقيق المصوب تعمل على استرجاع المبالغ المتهرب من دفعها والتي تساهم في دعم الحصيلة الضريبية.

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية، والتي مفاها:

ما هي نسبة مساهمة التحقيق المصوب في دعم الحصيلة الضريبية؟

وحتى نتمكن من الإحاطة بكل جوانب الموضوع ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالرقابة الجبائية وفيما تتمثل أشكالها؟
- ما المقصود بالتحقيق المصوب؟
- ما هي الإجراءات التي يتم الاعتماد عليها في التي يتم الاعتماد عليها في عملية التحقيق المصوب؟
- ما المقصود بالحصيلة الضريبية؟

ثانياً:فرضيات البحث

للإجابة عن هذه التساؤلات نقترح الفرضيات التالية:

- ينشأ التهرب الضريبي نتيجة لعوامل خاصة بالمكلف وكذلك لوجود ثغرات في النظام الضريبي.
- تعتبر الرقابة الجبائية أداة أساسية لمكافحة التهرب الضريبي،ومن بين أشكالها الرقابة العامة والرقابة المعمقة.
- التحقيق المصوب هو أداة من أدوات الرقابة الجبائية.

ثالثاً:أهداف البحث

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- التعريف بالرقابة الجبائية من خلال التطرق للإطار المفاهيمي لها.
- بيان أهمية الرقابة الجبائية عموماً والتحقيق المصوب خصوصاً.
- إبراز دور التحقيق المصوب في دعم الحصيلة الضريبية.
- التعريف بمركز مديرية الضرائب لولاية أدرار.

رابعاً: أسباب اختيار الموضوع

يرجع اختيارنا للموضوع لأسباب عدة نذكر منها:

- الرغبة الشخصية في البحث في الموضوع.
- اعتبار الضرائب احد أهم الموارد المالية للدولة في تنمية نفقاتها.
- التركيز على موضوع التحقيق المصوب كونه احد أهم مواضيع الرقابة الجبائية.
- إثراء المكتبة بمراجع تخص التحقيق المصوب.

خامسا: أهمية البحث

تتمثل أهمية الموضوع في كونه يعالج طريقة من الطرق الفعالة للتحكم في جانب مهم من موارد الدولة المتمثلة في الضرائب، باعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية التي تسعى الدولة من خلالها للتحكم في سير عجلة التنمية الاقتصادية، كما نجد أن ظاهرة التهرب الضريبي من أبرز العقبات التي تواجهها الدولة في رسم وتنفيذ سياستها لذلك وجب محاربة هذه الظاهرة عن طريق رقابة جبائية فعالة، وسعياً لحماية هذا المورد الهام يبرز دور التحقيق المصوب كوسيلة من وسائل الرقابة الجبائية في تحقيق مبادئ العدالة في تحمل العبء الضريبي.

سادسا: المنهج المتبع والأدوات المستخدمة للدراسة

حتى تتمكن من الإجابة على الإشكالية والوصول إلى نتائج معبرة قمنا بإتباع توليفة من المناهج العلمية للإمام بمختلف محاور الدراسة، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في إبراز مفهوم الرقابة الجبائية وأشكالها حيث ركزنا فيها على التحقيق المصوب وإجراءاته، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي عند التعرض إلى الدراسات السابقة حيث تم إجراء مقارنة بين الدراسات وخطوات إجراء التحقيق المصوب، كما تم استخدام منهج دراسة الحالة لإسقاط الدراسة النظرية على دراسة الحالة بالاعتماد على معلومات وإحصائيات متحصل عليها من مديرية الضرائب لولاية أدرار.

سابعا: هيكل الدراسة

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى فصلين كل فصل يحتوي على بحثين

الفصل الأول : يهتم بالإطار النظري للرقابة الجبائية من خلال التعرض لمفهوم الرقابة الجبائية ، إضافة إلى التعريف بالتحقيق المصوب وإجراءاته وأهدافه ، إضافة إلى التعريف بالحصيلة الضريبية وطرق التحصيل الضريبي وقواعد التحصيل الضريبي ، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه عرض الدراسات السابقة المتعلقة بالتحقيق المصوب والحصيلة الضريبية ومناقشتها .

الفصل الثاني: جاء تحت عنوان الدراسات التطبيقية تناولنا فيه دراسة ميدانية لمديرية الضرائب لولاية ادرار من التعريف بالمديرية ومهام وأهداف مكاتب المديرية وشرح الهيكل التنظيمي لها بالإضافة إلى إجراءات سير التحقيق المصوب ونتائج التحقيق المصوب



تمهيد الفصل الأول :

تعتبر الرقابة الجبائية إحدى الأدوات الفعالة التي تعتمد عليها الإدارة الجبائية لاسترداد الحقوق الضريبية المحصلة لفائدة الخزينة العمومية، إذ يعتبر النظام الضريبي الجزائري نظام تصريحي يعطي الحرية للمكلف بالضريبة لتحديد الوعاء الضريبي والتصريح، لكن هذا لا يمنع الإدارة الضريبية من مراقبة التصريحات ومعاينة الأخطاء والنقائص والإعفاءات وكذلك عدم احترام الالتزامات من قبل المكلفين بالضريبة، وهنا تكمن أهمية الرقابة الجبائية لما لها من دور فعال في محاربة الغش والتهرب الضريبيين، وتحسين جودة التصريحات الجبائية.

وسنحاول في هذا الفصل تقديم الإطار النظري والتطبيقي للدراسة من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحقيق المصوب و الحصيلة الضريبية.

ومناقشتها

السابقة

الدراسات

الثاني:

المبحث

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية التحقيقي المصوب و الحصيلة الضريبية .

تسعى الرقابة الجبائية إلى مراقبة الوعاء الضريبي للمكلفين بالضريبة ومراقبة التصريحات، بهدف ضمان حقوق الخزينة العمومية، ولعل هذا الأخير يعتبر أهم هدف، ناهيك عن أهداف أخرى وهذا ما سنبرزه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الرقابة الجبائية:

تمهيد :

تمثل الرقابة الجبائية مجموعة العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية قصد التحقق من صحة ومصداقية التصريحات المكتبة من طرف المكلفين، لغرض اكتشاف العمليات التدليسية التي تؤدي إلى التملص والتهرب من دفع الضريبة وتقومها.

أولاً: تعريف الرقابة الجبائية

لقد وردت عدة تعاريف للرقابة الجبائية نذكر منها:

1- الرقابة الجبائية هي عبارة عن مجموعة من العمليات والإجراءات التي تنفذها الإدارة الجبائية، من أجل التحقق ومراجعة كل تصريح جبائي متعلق بالمكلف بالضريبة، وكل هذا للحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبي الذي يهدد الاقتصاد الوطني.¹

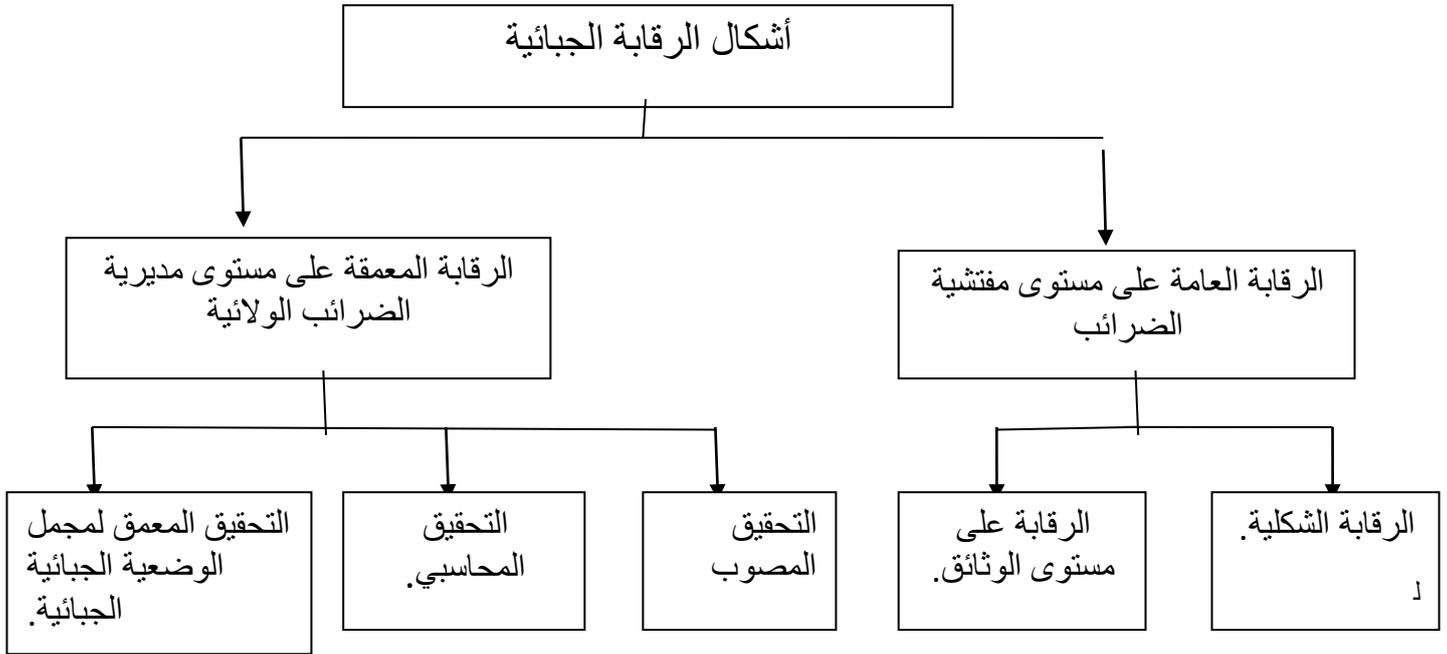
2- هي مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الإدارة الجبائية من خلال مراقبة التصريحات المقدمة من طرف الإدارة.²

ثانياً: أشكال الرقابة الجبائية

للرقابة الجبائية شكلان وعلى الإدارة الجبائية مراعاتهم وهما:

¹ بسمة بلور، سارة بجموح، دور الرقابة الجبائية في كشف الغش الضريبي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، سنة 2013-2014، ص39 .

² بشار مروى، دور الرقابة الجبائية في زيادة الحصيلة الضريبية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، سنة 2015-2016، ص26.



1 - الرقابة العامة:

تتكون من شكلين هما الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق.

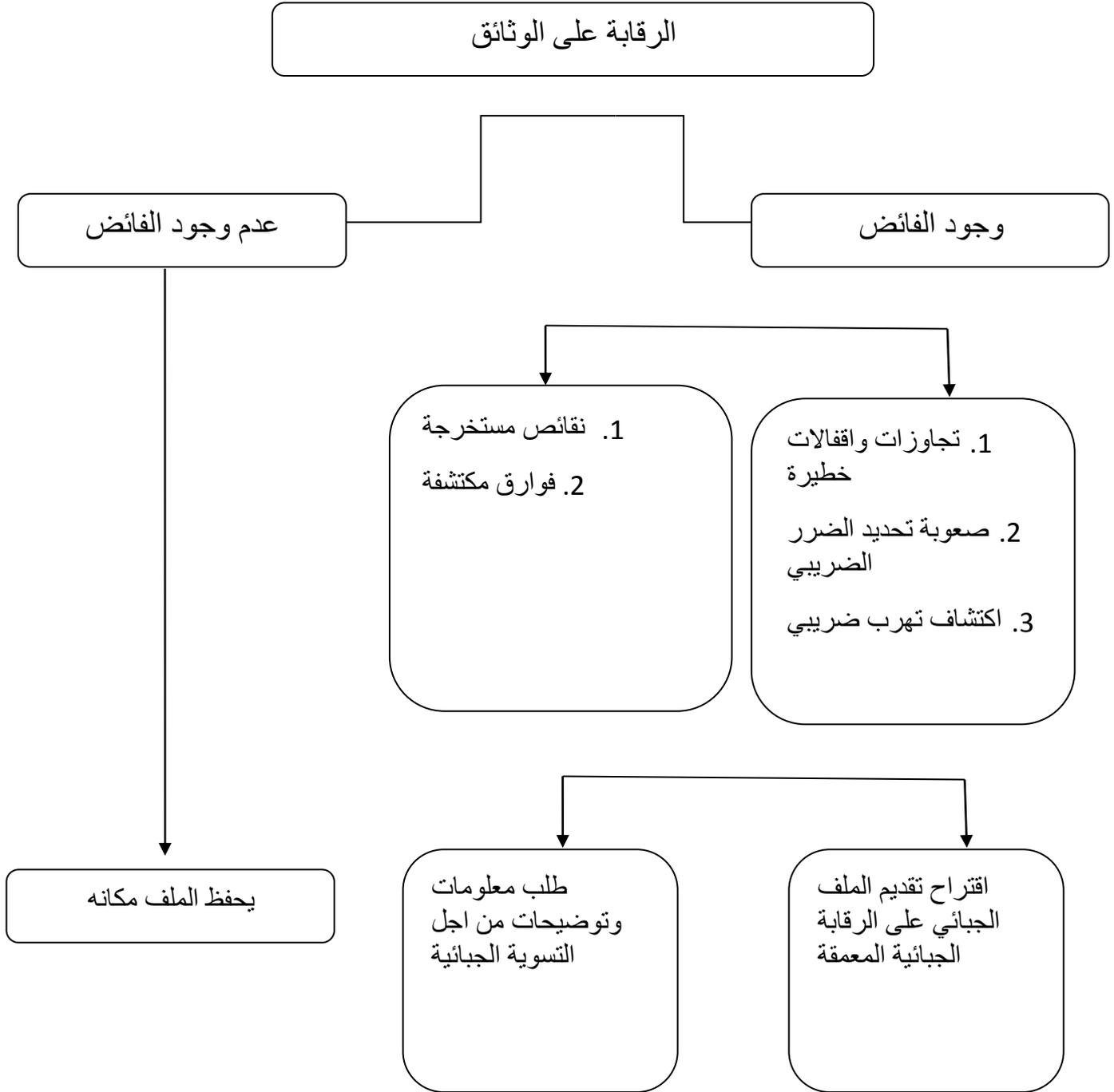
□ الرقابة الشكلية

تبدأ هذه الرقابة مند استلام المصالح المعنية للتصريحات الجبائية المودعة من طرف المكلفين، وتتم مراقبتها بطريقة منتظمة وغير انتقائية وذلك عن طريق الفحص الشكلي للعناصر المصرح بها وتسوية الأخطاء إن وجدت وتتم أيضا عن طريق مقارنة بين المعلومات المدونة في "وتلك المذكورة في التصريح السنوي، مع المعلومات التي تحصلت عليها الإدارة الجبائية من كشوفات الربط وبطاقات المعلومات وقائمة الزبائن التي تمتلكها، وتهدف إلى تصحيح الأخطاء الملحوظة في التصريحات.

□ الرقابة على الوثائق

هو ثاني إجراء تقوم به الإدارة الجبائية بعد الرقابة الشكلية، بعكس الرقابة الشكلية فان الرقابة على الوثائق يجب أن تكون شاملة وهذا ما يتطلب الفحص لجميع عناصر التصريح الجبائي، فيتجلى دورها في مجموعة العمليات والفحوصات الدقيقة التي تتم على مستوى المكتب، فتقوم الإدارة الجبائية بمقارنة المعلومات المصرح بها بالمستندات الملحقة بالتصريح وكذا جمع

المعلومات والبيانات التي هي في حوزة الإدارة الجبائية، ويمكن للمحقق طلب تبريرات أو توضيحات من المكلف إذا لزم الأمر.³



³ عائشة بن دادة، منى عائشة، دور التحقيق المصوب في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ميلة، سنة 2019-2020، ص 52-53.

ثانيا: الرقابة المعمقة:

تتمثل هذه الرقابة في جملة من الإجراءات التي يقوم بها المراقبين الجبائيين من خلال التدخلات المباشرة للاماكن التي يزاول فيها المكلفين نشاطهم للتأكد من صحة ومطابقة ماصرح به المكلفون مع ماهو موجود على أرض الواقع، وتتم من خلال :

1- التحقيق المحاسبي

نصت المادة 20-1 من قانون الإجراءات الجبائية يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة وإجراء كل التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها.

يعني التحقيق في المحاسبة مجموعة العمليات الرامية إلى مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة , يجب أن يتم التحقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية بعين المكان, ماعدا في حالة طلب معاكس من طرف المكلف بالضريبة يواجهه كتابيا وتقبله المصلحة أو في حالة قوة قاهرة يتم إقرارها قانونا من طرف المصلحة.⁴

2- التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة

نصت عليه المادة 21-1 من قانون الإجراءات الجبائية يمكن لأعوان الإدارة الجبائية أن يشرعوا في التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة للأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي, سواء توفر لديهم موطن جبائي في الجزائر أم لا, عندما تكون لديهم التزامات متعلقة بهذه الضريبة.

وفي هذا التحقيق , يتأكد الأعوان المحققون من الانسجام الحاصل بين المداخل المصريح بها من جهة , والذمة أو الحالة المالية والعناصر المكونة لنمط معيشة أعضاء المقر الجبائي , من جهة أخرى , وهذا حسب المادتين 6 و98 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.⁵

المطلب الثاني : التحقيق المصوب

استحدث هذا النوع من الرقابة بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2008 وهذا من أجل تقوية جهاز الرقابة الجبائية , فالتحقيق المصوب حسب مانصت عليه المادة 22 لقانون المالية التكميلي لسنة 2008 هو تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقدمة أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية , يخضع التحقيق المصوب في المحاسبة لنفس القواعد المطبقة في تحقيق المحاسبة.

⁴ ناصر بوحجام محمد, دور التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية, مذكرة ماستر, كلية العلوم الاقتصادية, تجارية, التسيير, جامعة بسكرة, سنة 2015-2016, ص 8-9

⁵ غرة مبروك, فعالية الرقابة الجبائية كأداة للحد من التهرب الضريبي, مذكرة ماستر, جامعة بسكرة, كلية العلوم الاقتصادية, تجارية, تسيير, سنة 2015-2016, ص 39.

ويتم كذلك التحقيق عندما تشك الإدارة الجبائية في صدق المستندات أو الاتفاقيات التي تم إبرامها من طرف المكلفين بالضريبة والتي تخفي المضمون الحقيقي للعقد عن طريق بنود تهدف إلى تجنب أو تخفيض الأعباء الجبائية.

1- إجراءات التحقيق المصوب:

نص قانون الإجراءات الجبائية في المادة 20 على مختلف الجوانب المتعلقة بالتحقيق المحاسبي المصوب وهي كالتالي:

□ يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق مصوب في المحاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب، لفترة

كاملة أو جزء منها غير متقدمة أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية .

ويتم كذلك التحقيق عندما تشك الإدارة الجبائية في صدق المستندات أو الاتفاقيات التي تم إبرامها من طرف المكلفين بالضريبة والتي تخفي المضمون الحقيقي للعقد عن طريق بنود تهدف إلى التجنب أو تخفيض الأعباء الجبائية.

أثناء هذا التحقيق يمكن أن يطلب من طرف المكلفين بالضريبة المحقق معهم أثناء هذا التحقيق، تقديم الوثائق المحاسبية والوثائق التوضيحية على غرار الفواتير والعقود ووصول الطلبات أو التسليم المرتبطة بالحقوق الضرائب والرسوم والأتاوى المتعلقة بالتحقيق، لا يمكن أن ينتج عن هذا التحقيق، بأي حال من الأحوال، فحص معمق ونقدي لمجمل محاسبة المكلف بالضريبة.

□ يخضع التحقيق المصوب في المحاسبة لنفس القواعد، باستثناء النقاط المذكورة في الفقرتين 4 و5 المطبقة في التحقيق العام

المذكورة سابقا.

□ لا يمكن الشروع في إجراء التحقيق في المحاسبة دون إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقا المطبقة في التحقيق العام

المذكورة سابقا.

□ لا يمكن الشروع في إجراء التحقيق في المحاسبة دون إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقا، عن طريق إرسال أو تسليم

إشعار بالوصول مرفقا بميثاق حقوق والتزامات المكلف بالضريبة المحقق في محاسبته، على أن يستفيد من اجل أدنى للتحضير، مدته عشرة أيام ، ابتداء من تاريخ استلام هذا الإشعار.

□ لا يمكن ، تحت طائلة بطلان الإجراء، أن تستغرق مدة التحقيق في عين المكان، في الدفاتر والوثائق أكثر من

شهرين، يجب معاينة نهاية عملية التحقيق في عين المكان، عن طريق محضر يستدعي المكلف بالضريبة المحقق معه لتأشيرة، وتوضع الإشارة عند الإقصاء في المحضر في حالة رفض هذا الأخير التوقيع.

وتتمدد مدة التحقيق في عين المكان وفق الأجل الممنوح للمكلف بالضريبة المحقق معه بموجب المادة 20 مكرر 1 من قانون الإجراءات الجبائية للإجابة على طلبات توضيح أو تبرير في حالة وجود عمليات تحويل غير مباشر للأرباح بمفهوم المادة 141 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

ويمكن تمديد هذا الأجل بستة أشهر، عندما توجه الإدارة الجبائية طلبات للمعلومات، في إطار المساعدة الإدارية إلى إدارات جبائية أخرى، وذلك في إطار التعاون الإداري وتبادل المعلومات،

إن ممارسة التحقيق المصوب لاتممع الإدارة الجبائية من إمكانية إجراء التحقيق المعمق في المحاسبة لاحقا والرجوع إلى الفترة التي تمت فيها المراقبة، ولكن يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الحقوق المطالب بها نتيجة إعادة التقويم المتمم عند التحقيق المصوب.⁶

2- أهداف التحقيق المصوب

تعتبر الرقابة الجبائية ومن بينها التحقيق المصوب العنصر الأكثر أهمية لنظام المتابعة واحترام الواجبات الجبائية الأأنه ينبغي على أعوان الإدارة الجبائية عند تطبيق الرقابة الجبائية بصفتها الجهاز الفني الذي تحول له مسؤولية تنفيذ التشريع الجبائي التعرف على الدور الذي تلعبه كل واحدة من مكونات النظام ومن بين أهداف هذا التحقيق نذكر:

□ أهداف قانونية:

- التحقيق والبحث في مدى شرعية وصحة مختلف العمليات المالية المسجلة في دفاتر المكلفين مع ماتم التصريح به للإدارة.

- التأكد من تنفيذ وتحصيل الضريبة وفقا للتشريع الجبائي.

- مراقبة تطبيق القوانين والتشريعات وتعميمها على جميع الأشخاص المكلفين بها من خلال تأدية واجباتهم الجبائية وضمن الحقوق التي يستفدون منها.

□ أهداف إدارية:

- يساعد على إمكانية كشف الثغرات القانونية والنقص الموجود في التشريعات المعمول بها مما يساعد الإدارة على اتخاذ الإجراءات التصحيحية لتفادي النقص وإيجاد الحلول.

- تحديد الانحراف وكشف الأخطاء يساعدها في المعرفة وتقييم أثارها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة.

- إعداد الإحصائيات الخاصة بجميع أنواع الضرائب وتقدير التهرب الضريبي وما مدى تأثيرها على المؤشرات الاقتصادية الأخرى.

⁶ عائشة بن دادة، منى بوغاشة، مرجع سبق ذكره، ص 58-60.

□ أهداف اقتصادية ومالية:

يهدف إلى المحافظة على الأموال العامة من التلاعب والسرقة أي حمايتها من كل ضياع بأي شكل من الأشكال وهذا لضمان دخول إيرادات أكبر للخزينة العمومية وبالتالي زيادة الأموال المتاحة للإنفاق العام مما يؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع .

□ أهداف اجتماعية:⁷

- تحقيق مبدأ العدالة والمساواة الجبائية بين المكلفين في تحميل العبء الضريبي وهو مايدل على زيادة الثقة بين المكلفين والإدارة وتخفيف من حدة التهرب الضريبي.

- منع محاولات انحرافات الممولين بمختلف أشكالها من سرقة أو إهمال أو تقصير من خلال تطبيق الغرامات أو فرض العقوبات.

المطلب الثالث:الحصيلة الضريبية

أولاً: تعريف التحصيل الضريبي

تعني عملية تحصيل الضريبة مجموعة من العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العامة، ويمكن أيضاً تعريفها كما يلي:

التعريف الأول: تعبر هذه المرحلة عن مجموعة الإجراءات التي يتم بموجبها انتقال الضريبة من ذمة الممول الى مصالح الإدارة الضريبية أو الخزينة العمومية.⁸

التعريف الثاني: يقصد بالتحصيل هو قيام الدولة باستقاء حقها من مبالغ الضريبة بناء على قواعد قانونية دون وجود عقبات تحول دون تحقيق الدولة هدفها هذا سواء كانت من المكلف بالضريبة أو إدارة الضرائب⁹

التعريف الثالث: يقصد بتحصيل الضريبة مجموعة العمليات التي تستهدف نقل قيمتها من ذمة المكلف إلى الخزينة العمومية من أجل استيفاء حقها، ويرتبط تحصيل الضريبة بالواقعة المنشئة لها والسلطة المتخصصة بتحصيلها وطرق التحصيل ومواعيده وضمائنه¹⁰

⁷ بلحداد الياس حسام الدين، بن ضيف ياسين، التحقيق المصوب وأثره على التحصيل الضريبي، جامعة برج بوعريش، كلية العلوم الاقتصادية التسيير وتجارية، سنة 2020-2021، ص8-10

⁸ عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص61

⁹ محمد حمر العين، أثر الضريبة على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية سطيف، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2019، ص22

ثانيا: طرق تحصيل الضريبة

بعد تحديد إدارة الضرائب لمبلغ الضريبة الواجب دفعه من قبل المكلف يتم تحصيله منه بطرق متعددة منها:

1. أسلوب الدفع المباشر من قبل المكلفين أنفسهم: هي أن يلتزم المكلف بان يدفعها إلى الإدارة الضريبية من تلقاء نفسه دون مطالبة الإدارة له بأدائها في محل إقامته وتسمى بطريقة التوريد المباشر.¹¹
2. طريقة الأقساط المقدمة: قد لا تنتظر مصلحة الضرائب إلى نهاية السنة حتى يقوم المكلف بتوريد الضريبة إلى الخزينة العمومية، وإنما تلزمه بدفع أقساط مقدما تتناسب مع دخله المتوقع ومقدار الضريبة التي يتوقع أن يدفعها سنويا، وفي نهاية السنة تتم التسوية (المقاصة)، فإذا كانت المدفوعات الضريبية أقل من دين الضريبة في ذمة المكلف، قام هذا الأخير بتسديد ما تبقى عليه من الضريبة. وإن كان إجمالي ما دفعه من أقساط يفوق مقدار الضريبة الواجب دفعها، قامت مصلحة الضرائب بسداد مستحقاته أو قيدت له ذلك كأقساط مقدمة للسنة التالية.¹²
3. الحجز من المنبع: كما تلجأ الإدارة بصدد تحصيل الضرائب إلى طريقة الحجز من المنبع التي تتميز عن غيرها من طرائق الجباية من ناحية لجوء الإدارة إلى تطبيقها في اللحظة التي يحصل فيها الممول على الدخل. فلا تنتظر لحين انقضاء مدة على حصوله عليه بجانب غيره من الدخول الجديدة الأمر الذي يؤدي إلى تزويد الدولة تباعا بحصيلة ضريبية مستمرة.¹³
4. أسلوب التحصيل بالدمغة: يحدث كثيرا بالنسبة للضرائب على التداول، بحيث يأخذ تحصيل الضريبة صورة شراء طوابع أو أوراق مدموغة أو التزام بقيد أو تسجيل بعض الأعمال في السجلات، وتدفع الضريبة بهذه المناسبة وتطبق طريقة الدمغة بصورة واسعة الانتشار في مجال جباية الرسوم.¹⁴
5. أسلوب التحصيل بالجدول: تصبح الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المصدرة عن طريق الجداول واجبة التحصيل في اليوم الأول من الشهر، ثالث للشهر الذي يدرج فيه الجدول في التحصيل، وزيادة عن ذلك عندما تنطبق جداول أولية للضريبة الواحدة عن سنتين متتاليتين لا يجوز إصدار الواحد منها قبل ستة أشهر بعد الآخر.¹⁵

ثالثا: قواعد التحصيل الضريبي

¹⁰ حاج قويدر عبد الهادي، بوشري عبد الغني، أثر الرقابة الجبائية على حصيلة إيرادات الجباية العادية في الجزائر-دراسة قياسية خلال الفترة 2017-2000، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة أحمد دراية أدرار، المجلد الخامس، العدد2، أوت 2019، ص88

¹¹ سمير الشاعر، المالية العامة والنظام المالي الاسلامي، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2011، ص101

¹² نابتي خديجة، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص "دراسة حالة ولاية تلمسان"، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص31

¹³ هشام لبزة، محمد الهادي ضيف الله، مرجع سابق، ص54

¹⁴ سيليني جمال الدين، طالبي محمد، أثر النظام الجبائي الالكتروني في الحفاظ على استقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة الكورونا دراسة حالة: نظام

جبائتيك بمديرية كبريات المؤسسات، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة البليدة، المجلد 07، العدد02، جانفي 2021، ص398

¹⁵ داودي محمد، الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2006، ص28

لقد حدد المشرع الجبائي قواعد متعددة لتحصيل الضريبة وحالة غيابها تؤدي حتما إلى عدم شرعية التحصيل الضريبي الذي تمارسه الإدارة، وتمثل هذه القواعد في وجوب تحقيق الفعل المولد للضريبة، الملائمة في التحصيل، إضافة إلى الاقتصاد في نفقات التحصيل والقاعدة السنوية.

1. الفعل المولد للضريبة: يعني به السلوك أو المناسبة المؤدية لحصول الدولة على الضريبة من قبل المكلف بها، ويختلف الفعل المولد باختلاف نوع الضريبة.

2. الملائمة في التحصيل: يقضي هذا المبدأ بضرورة تبسيط إجراءات التحصيل واختيار الأوقات والأساليب الملائمة لظروف المكلف لكي لا يرهق من الضريبة عندما يدفعها، وتحقق ذلك يستوجب توفر شروط معينة.

3. قاعدة السنوية: يتم فرض وتحصيل الضرائب سنويا بهدف تجنب تراكم الضريبة لعدة سنوات ولا ارتباطها بالفترة الموالية للشركات الاستثمارية، حيث تحتسب عادة كل سنة الأرباح التي حققتها كما تعد دفاتر الحسابات والميزانية العامة لها إضافة إلى أن ذلك هو الأنسب حتى بالنسبة للدولة كون الضريبة من أهم الإيرادات العامة وهذا هو الأصل لكن هناك ما يسمى بالدفع الشهري وذلك خلال العشرين يوما الأولى للشهر الموالي للشهر الذي تستحق فيه الضريبة، كما يمكن أن تدفع خلال كل ثلاثي.

المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة و مناقشتها

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الرقابة الجبائية ودوره في دعم عملية التحصيل الضريبي، وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية.

وفي هذا المبحث سنقدم عرضا للدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت المحورين الأول والثاني من الدراسة، وهذا من خلال تقديم هدف كل دراسة والعينة التي درستها، والأداة المستخدمة، إضافة إلى أهم النتائج التي توصلت إليها.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

أولا: الدراسات المتعلقة بالرقابة الجبائية

1. دراسة مراد كواشي ، و جمعة شرقي (2017-03-01) ¹⁶: بعنوان مسار التحقيق المحاسبي في إطار الرقابة الجبائية

— دراسة حالة قضية تحقيق محاسبي بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية تبسة ، هدفت هذه الدراسة إلى إعطاء النظام الجبائي الجزائري الحرية للمكلفين بالضريبة للقيام بالتصريح بمدخلاتهم المحققة ، مما استوجب ضرورة القيام بالرقابة على هذه التصريحات بهدف التأكد من صحتها و صدقها و الكشف عن نقاط الغش و التهرب فيها . سيتم التعرض في هذا البحث لأحد أشكال التحقيق في إطار الرقابة الجبائية وهو التحقيق المحاسبي و المتمثل في مجموع العمليات التي تهدف إلى مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة بعنوان المدة الغير متقادمة ، بغية تحري قانونية التسجيلات المحاسبية و مقارنتها مع الوضعية الحقيقية للنشاط الممارس و يشمل التحقيق المحاسبي مجموع الضرائب و الرسوم التي يخضع لها المكلف بالضريبة .

2. دراسة سعاد مالح (2016-06-12) ¹⁷: بعنوان قدرة التحقيق المحاسبي على دعم الرقابة الجبائية في الجزائر ،

هدفت هذه الدراسة إلى وضع المشرع الجزائري بيد الإدارة الجبائية وسائل قانونية و تنظيمية بهدف حماية المال العام و مكافحة التهرب الضريبي . و لعل من ابرز هذه الوسائل ما اصطلح عليه بالرقابة بائية التي تتخذ عدة أشكال ومن أهمها التحقيق المحاسبي الذي يعمل على مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة و فحص مستنداتها و التأكد من مدى تطابقها مع بعض المعطيات بما فيها المعطيات المادية حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها . نحاول من خلال هذا المقال معرفة كيف يساهم التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية .

¹⁶ مراد كواشي ، جمعة شرقي ، مسار التحقيق المحاسبي في إطار الرقابة الجبائية ، دراسة حالة قضية تحقيق محاسبي بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية تبسة ، أطروحة

دكتوراه ، جامعة أم البواقي ، 2017 ص 165-182

¹⁷ سعاد مالح ، قدرة التحقيق المحاسبي على دعم الرقابة الجبائية في الجزائر ، أستاذ مساعد قسم -ب- كلية الحقوق و العلوم السياسية ، عضو مخبر المرافق العمومية و

التنمية ، جامعة جيلالي ليايس - سيدي بلعباس - 2016 ص 86-106

3. دراسة فضيل كوسة (2013-09-01)¹⁸ ، بعنوان التحقيق الجبائي في ضوء اجتهاد مجلس الدولة ، يعد التحقيق الجبائي المحاسبي أو المعمق من بين أهم الأساليب ووسائل الإثبات في المنازعات الضريبية التي يتيحها المشرع لإدارة الضرائب من اجل الفحص و الكشف من العمليات الحقيقية و الفعلية حماية لأموال الخزينة العمومية ، التي يقوم بها المكلف بالضريبة و الذي عادة ما يلجأ لأساليب التحايل و الغش في سبيل الإنقاص و التهرب من الضريبة الواجب أدائها . وفي إطار الحد من تعسف و تجاوزات إدارة الضرائب، سن المشرع قواعد قانونية تخضع لها هذه الإدارة، مع قابلية قراراتها للبطلان الذي ينطق به مجلس الدولة .

4. دراسة إبراهيم لكصاسي ، عبد القادر بوعزة¹⁹، (2016-06-30) بعنوان فعالية التحقيق المحاسبي في الكشف عن مظاهر التهرب الجبائي حالة مديرية الضرائب لولاية أدرار خلال فترة 2005-2015 تحاول هذه الورقة البحثية إبراز أهمية التحقيق المحاسبي باعتباره أداة من أدوات الرقابة الجبائية ، و ذلك من خلال التحقيق في مجمل الكشوفات و العمليات و التسجيلات المالية للمكلفين بدفع الضريبة و التأكد من مدى مطابقتها مع المعطيات المادية ، حيث يتم من وراء هذه العملية اكتشاف عديد الأخطاء و أشكال الغش التي يمكن إن يرتكبها المكلفون ، و التي يمكن أن تؤدي إلى تنامي ظاهرة التهرب الجبائي ، و من ثم بروز انعكاساتها السلبية على خزينة الدولة ، و بالتالي على التنمية الوطنية و المحلية على حد سواء .

5. دراسة بوزيد سفيان²⁰ ، (2016-06-01) بعنوان التهرب الضريبي ... مفهوم و قياس ، تعد الضريبة من المصادر المالية الرئيسية لبعض الدول و الذي تستقي منه خزائنها حاجاتها المتزايدة من الموارد المالية إلا أن التهرب قد الحق ضررا بهذا المصدر بحيث أصبحت هذه الدول عاجزة عن النهوض بالتزاماتها و واجباتها تجاه المجتمع و مما لا شك فيه أن التهرب الضريبي و ما ينطوي عليه مفهومه من معنى تخلص المكلف من عبء ضريبي من خلال لجوئه إلى وسائل مختلفة من الحيل و الخداع بات يشكل سلوكا خطيرا في معظم الدول الأمر الذي يؤثر سلبا على كيانها المالي و مؤسساتها المالية و الاجتماعية ، فهو أصبح من أهم القضايا التي تشغل كثير من الدول على مختلف اقتصاديتها . و ظاهرة التهرب الضريبي ليست وليدة عصرنا الحالي، بل اقترن وجودها بوجود الضريبة نفسها، كما أنها لا تقتصر على منطقة جغرافية محددة، و لكنها أخذت بعدا و طابعا عالميا ، فهي تمس جميع البلدان دون استثناء ، و خاصة النامية منها . لذا بات لزاما التصدي له و مكافحته بكل الوسائل الكفيلة للحد منه أو منعه بهدف ضمان استمرار و ديمومة

¹⁸ فضيل كوسة ، التحقيق الجبائي في ضوء اجتهاد مجلس الدولة ، أستاذ محاضر بكلية الحقوق ، جامعة بومرداس ، 2013 ص 153-180

¹⁹ لكصاسي إبراهيم ، بوعزة عبد القادر ، فعالية التحقيق المحاسبي في الكشف عن مظاهر التهرب الجبائي حالة مديرية الضرائب لولاية أدرار خلال فترة 2005-

2015 أطروحة دكتوراه ، جامعة أدرار 2016

²⁰ بوزيد سفيان ، التهرب الضريبي مفهوم و قياس ، أطروحة دكتوراه جامعة مستغانم 2016 ص 142-165

دخول الموارد المالية للخرينة العامة للدولة. وسنحاول من خلال ثنايا هذه الورقة الإجابة على التساؤل التالي : ماهي الطرق المناسبة لمكافحة التهرب الضريبي ؟ و لهذا ارتأينا أن نقسم البحث على الشكل التالي : - تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي ، - طرق قياس التهرب الضريبي ، - الوسائل المقترحة لمكافحة التهرب الضريبي .

ثانيا: الدراسات المتعلقة بالتحصيل الضريبي

1. دراسة قليل نبيل²¹ ، (2021-06-30-2021/05-25) بعنوان سبل تفعيل النظام الضريبي بالاستناد إلى الحصيلة الضريبية في الجزائر ، يدرس هذا المقال تقييم النظام الضريبي في الجزائر قياسا بحجم الحصيلة الضريبية و معوقاته ، و بحث سبل تفعيله بما يتلاءم و حجم الاقتصاد الوطني ، من خلال التقييم الضروري لتصحيح الاختلالات التي تنتج عن نقص الوسائل و كذا قصور القوانين في توزيع العبء الضريبي بشكل عادل و شامل بما يسهم في تقليص أسباب التهرب الضريبي و العزوف عن التصريح بالأعمال . حيث عمدت الدراسة إلى تحليل الحصيلة الضريبية للفترة الممتدة ما بين 2008-2009 للوقوف عند مستوياتها و معوقاتها و متطلباتها تحسينها ، و أهم النتائج المتوصل إليها هي ضرورة عصنة الإدارة الضريبية من خلال الإسراع في رقمتها و مختلف القطاعات التي عمل معها ، وكذا توسيع القوانين بما يشمل النشاطات الموازية و تعزيز الرقابة الجبائية و تسريع معالجة المنازعات الضريبية .

2. دراسة أمين راشدي (2017-06-30)²² بعنوان دور التحقيق الجبائي المعمق في تفعيل الحوكمة الضريبية لمكافحة التهرب الضريبي دراسة ميدانية بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية بسطيف ، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين المراجعة الجبائية و الحوكمة الضريبية و أثرها على الحصيلة الضريبية ، إذ تعد المراجعة الجبائية وسيلة وقائية و أداة رقابية فعالة ، الهدف منها ضمان احترام المكلف بالضريبة للقوانين المعمول بها خاصة في ظل النظام الضريبي التصريحي المعتمد . وقد تم التوصل من خلال الجانبين النظري و التطبيقي إلى إن الحوكمة الضريبية ممثلة في المراجعة الجبائية لها دور مهم جدا في الحفاظ و استرجاع جزء هام من الحصيلة الضريبية وقد تم إظهار ذلك من خلال دراسة حالة التحقيق المعمق في مجمل الوضعية بمديرية الضرائب لولاية سطيف ، و في الأخير تم التوصل إلى أن المراجعة الجبائية مهمة جدا في تفعيل الحوكمة الضريبية و مكافحة التهرب الضريبي ، و المساهمة بشكل (vasfe) الجبائية كبير في زيادة التحصيل الضريبي .

²¹ قليل نبيل سبل تفعيل النظام الضريبي بالإستناد إلى الحصيلة الضريبية في الجزائر ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2021 ص 143-164

²² راشدي أمين ، دور التحقيق الجبائي المعمق في تفعيل الحوكمة الضريبية لمكافحة التهرب الضريبي ، دراسة ميدانية بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية بسطيف ، جامعة

3. دراسة عوادية خديجة²³ ، (2021-07-01-2020/04-21) بعنوان دور الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي ، تلعب حوكمة الإدارة الضريبية دورا فاعلا في زيادة الالتزام الضريبي ، فتحقق بذلك التعاون المشترك بين كل من الإدارة الضريبية و المشرع الضريبي وإدارة الشركات ، من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة بمصداقية و شفافية أكثر و بالتالي زيادة الحصيلة الضريبية للدولة ، فهي بذلك تعتبر وسيلة وقائية و ردعية في آن واحد بغية تقويم الاعوجاج في عمليات التحصيل الضريبي و التخفيف من حدة التهرب الضريبي . ومن هذا المنطلق استهدفت الدراسة الكشف على الدور الذي تلعبه الحوكمة الضريبية من خلال آلياتها في الحد من التهرب الضريبي ، و لتدعيم هذه الدراسة تم إجراء تربص ميداني على مستوى مركز الضرائب لولاية سوق أهراس ، باستخدام الاستبيان في جمع البيانات و تحليلها بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS وتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي . وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج كان أهمها مدى مساهمة مبادئ الحوكمة الضريبية في زيادة حصيلة إيرادات الدولة و بالتالي الحد من التهرب الضريبي و كان ذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على مستوى مركز الضرائب لولاية سوق أهراس .

4. دراسة خيري عثمان فريز فرج عبد العال ، (2020-12-15)²⁴ بعنوان السلطة التقديرية للإدارة الضريبية و أثرها على الحصيلة الضريبية في مجال الضرائب على الدخل ، تحتاج الإدارة الضريبية بوجه عام إلى العديد من السلطات حتى تتمكن من تنفيذ القوانين الضريبية المكلفة بتنفيذها ، ومن تلك السلطات سلطة الرقابة و التحقق من صحة المعلومات و البيانات و الإقرارات التي يقدمها الممول ، من خلال حق الاطلاع و المعاينة و طلب الإيضاحات ، و لها أيضا سلطة توقيع بعض العقوبات على الممولين نتيجة مخالفتهم للقوانين الضريبية ، و لها أيضا سلطة التقدير في حال عدم تعاون الممول و عدم تعاون الممول و عدم تقديمه المستندات التي تؤيد إقراراته ، و تساعد السلطة التقديرية الإدارة الضريبية في اتخاذ القرار الإداري المناسب ، بشأن ربط و تحصيل الضريبة ، و مع ذلك فان تلك السلطة لها حدود تضمن حماية الممولين وهو ما تناولته الدراسة من خلال بيان مفهوم السلطة التقديرية ووسائل الحد منها ، و توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها إن السلطة التقديرية للإدارة الضريبية ضرورة لازمة لمساعدة الإدارة الضريبية في القيام بالمهام المكلفة بها في تنفيذ القوانين الضريبية ، وخصوصا في حالات عدم تعاون الممول مع الإدارة الضريبية كما أن السلطة التقديرية للإدارة الضريبية تساهم في زيادة الحصيلة الضريبية و تحقيقها بطريقة عادلة ، و إن وضع قيود على الإدارة الضريبية عند استخدامها لسلطتها التقديرية مهم لحماية الممول من تعسف الإدارة في تطبيق القوانين الضريبية عليه ، و أن نظام الفحص الضريبي بالعينة و الربط الذاتي ، و اعتماد أنظمة محاسبة ضريبية مبسطة للمنشآت المتوسطة و الصغيرة و

²³ عوادية خديجة ، دور الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي - دراسة ميدانية على مستوى مركز الضرائب سوق أهراس ، مخبر مالية محاسبة جباية و تأمين ، جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس (الجزائر) 2021/ 2020 ص143-152

²⁴ خيري عثمان ، فريز فرج عبد العال ، السلطة التقديرية للإدارة الضريبية و أثرها على الحصيلة الضريبية في مجال الضرائب على الدخل ، كلية الحقوق جامعة حلوان ، مصر ، 2020 ص 191-219

متناهية الصغر ، و نظام القرارات المسبقة و استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في ربط و تحصيل الضريبة ، تساهم في الحد من السلطة التقديرية للإدارة الضريبية و تدعم الالتزام الضريبي لدى الممولين ، و تساهم في زيادة الحصيلة الضريبية ، إذا ما تم تطبيق تلك الأنظمة بطريقة سليمة .

5. دراسة لعلاوي محمد (2015)²⁵ بعنوان "دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر"

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص الإطار النظري للمنظومة الجبائية وعلاقتها بالهيكل الاقتصادي للدولة والآليات النظرية لإصلاحه، كما تحاول تقييم واقع تسيير المنظومة الجبائية بالجزائر، وآفاق تطويرها تجاوبا مع متطلبات البيئة المحلية والدولية، اعتمادا على مؤشرات الأداء لعينة الدراسة، وقد تم اختيار عينة البحث باشمالها على أغلب المناطق الجغرافية للجزائر، من خلال إحصائيات مؤشرات الأداء التي تعكس التسيير الجبائي للمديريات الولائية للضرائب لخمس ولايات، كما يلي: - سطيف - بجاية - المسيلة-البويرة - برج بوعرييج في الفترة من سنة 2004 إلى سنة 2011، وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها أن مؤشرات الأداء تسمح بتقييم نجاعة النظام الجبائي من خلال مختلف مؤشراتته للوعاء والتحصيل والرقابة والمنازعات إضافة إلى مؤشرات الموارد والعلاقات العمومية وتتيح آلية لإبراز نقاط الخلل والقوة، وتدعيمها بالتغذية العكسية لتطوير النظام الجبائي الجزائر 2011.

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة

من خلال مناقشة الدراسات السابقة سنقف على جوانب الاتفاق والاختلاف بينها، ثم نوضح الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية من خلال التعرف على اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، وجوانب الاستفادة من الدراسات السابقة في الدراسة الحالية.

أولا: أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة

اتفقت الدراسات السابقة على هدف مشترك هو ضرورة إعطاء الأهمية اللازمة للرقابة الجبائية لما لها من أثر مباشر وفعال على عملية التحصيل الضريبي، باستثناء دراسة تأثير الفساد على الإيرادات الضريبية في الشرق الأوسط والتي ربطت تدهور أو تطور الإيرادات الضريبية وتأثرها بالفساد، ودراسة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر والتي هدفت إلى إبراز أهمية التصرف السليم والعقلاني لتحسين التحصيل الضريبي وأداء الضريبة المالي والاقتصادي والاجتماعي، وأداء الإدارة الجبائية وأداء المكلف بالضريبة وثقافته في المجال الجبائي.

اتفقت الدراسات السابقة في عينتها من الدراسة على دراسة حالة الإدارة الجبائية سواء تعلق الأمر بالرقابة الجبائية أو التحصيل باستثناء دراسة العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل والجبائية التي استخدمت أداة الاستبيان، والذي تمت معالجته وفق برنامج الحزم الإحصائية SPSS، وقد شمل عينة من المكلفين بالضريبة والموظفين بالإدارة الجبائية.

²⁵علاوي محمد، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015

استخدمت الدراسات السابقة أسلوب دراسة الحالة باستثناء دراسة العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل والجبائية التي استخدمت أداة الاستبيان، والذي تمت معالجته وفق برنامج الحزم الإحصائية SPSS .

وظفت الدراسات السابقة المنهج التحليلي والوصفي باستثناء دراسة أهمية تقويم وقياس الأداء الضريبي في دعم عملية التحصيل دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية بسكرة التي استخدمت المنهج الوصفي الكمي .

ثانيا: الدراسات المتعلقة بالتحصيل الضريبي

1. دراسة قليل نبيل²⁶، (2021-06-30/2021-05-25) بعنوان سبل تفعيل النظام الضريبي بالاستناد إلى الحصيلة الضريبية في الجزائر، يدرس هذا المقال تقييم النظام الضريبي في الجزائر قياسا بحجم الحصيلة الضريبية و معوقاته، و بحث سبل تفعيله بما يتلاءم و حجم الاقتصاد الوطني، من خلال التقييم الضروري لتصحيح الاختلالات التي تنتج عن نقص الوسائل و كذا قصور القوانين في توزيع العبء الضريبي بشكل عادل و شامل بما يسهم في تقليص أسباب التهرب الضريبي و العزوف عن التصريح بالأعمال . حيث عمدت الدراسة إلى تحليل الحصيلة الضريبية للفترة الممتدة ما بين 2008-2009 للوقوف عند مستوياتها و معوقاتها و متطلباتها تحسينها، و أهم النتائج المتوصل إليها هي ضرورة عصنة الإدارة الضريبية من خلال الإسراع في رقمتها و مختلف القطاعات التي عمل معها، وكذا توسيع القوانين بما يشمل النشاطات الموازية و تعزيز الرقابة الجبائية و تسريع معالجة المنازعات الضريبية .

2. دراسة أمين راشدي (2017-06-30)²⁷ بعنوان دور التحقيق الجبائي المعمق في تفعيل الحوكمة الضريبية لمكافحة التهرب الضريبي دراسة ميدانية بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية بسطيف، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين المراجعة الجبائية و الحوكمة الضريبية و أثرها على الحصيلة الضريبية، إذ تعد المراجعة الجبائية وسيلة وقائية و أداة رقابية فعالة، الهدف منها ضمان احترام المكلف بالضريبة للقوانين المعمول بها خاصة في ظل النظام الضريبي التصريحي المعتمد . وقد تم التوصل من خلال الجانبين النظري و التطبيقي إلى إن الحوكمة الضريبية مثلة في المراجعة الجبائية لها دور مهم جدا في الحفاظ و استرجاع جزء هام من الحصيلة الضريبية وقد تم إظهار ذلك من خلال دراسة حالة التحقيق المعمق في مجمل الوضعية بمديرية الضرائب لولاية سطيف، و في الأخير تم التوصل إلى أن المراجعة الجبائية مهمة جدا في تفعيل الحوكمة الضريبية و مكافحة التهرب الضريبي، و المساهمة بشكل (vasfe) الجبائية كبير في زيادة التحصيل الضريبي .

²⁶ قليل نبيل سبل تفعيل النظام الضريبي بالإستناد إلى الحصيلة الضريبية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2021 ص 143-164

²⁷ راشدي أمين، دور التحقيق الجبائي المعمق في تفعيل الحوكمة الضريبية لمكافحة التهرب الضريبي، دراسة ميدانية بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية بسطيف، جامعة

3. دراسة عوادية خديجة²⁸ ، (2021-07-01-2020/04-21) بعنوان دور الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي ، تلعب حوكمة الإدارة الضريبية دورا فاعلا في زيادة الالتزام الضريبي ، فتحقق بذلك التعاون المشترك بين كل من الإدارة الضريبية و المشرع الضريبي وإدارة الشركات ، من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة بمصادقية و شفافية أكثر و بالتالي زيادة الحصيلة الضريبية للدولة ، فهي بذلك تعتبر وسيلة وقائية و ردعية في آن واحد بغية تقويم الاعوجاج في عمليات التحصيل الضريبي و التخفيف من حدة التهرب الضريبي . ومن هذا المنطلق استهدفت الدراسة الكشف على الدور الذي تلعبه الحوكمة الضريبية من خلال آلياتها في الحد من التهرب الضريبي ، و لتدعيم هذه الدراسة تم إجراء تريض ميداني على مستوى مركز الضرائب لولاية سوق أهراس ، باستخدام الاستبيان في جمع البيانات و تحليلها بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS وتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي . وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج كان أهمها مدى مساهمة مبادئ الحوكمة الضريبية في زيادة حصيلة إيرادات الدولة و بالتالي الحد من التهرب الضريبي و كان ذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على مستوى مركز الضرائب لولاية سوق أهراس .
4. دراسة خيرى عثمان فريز فرج عبد العال ، (2020-12-15)²⁹ بعنوان السلطة التقديرية للإدارة الضريبية و أثرها على الحصيلة الضريبية في مجال الضرائب على الدخل ، تحتاج الإدارة الضريبية بوجه عام إلى العديد من السلطات حتى تتمكن من تنفيذ القوانين الضريبية المكلفة بتنفيذها ، ومن تلك السلطات سلطة الرقابة و التحقق من صحة المعلومات و البيانات و الإقرارات التي يقدمها الممول ، من خلال حق الاطلاع و المعاينة و طلب الإيضاحات ، و لها أيضا سلطة توقيع بعض العقوبات على الممولين نتيجة مخالفتهم للقوانين الضريبية ، و لها أيضا سلطة التقدير في حال عدم تعاون الممول و عدم تعاون الممول و عدم تقديمه المستندات التي تؤيد إقراراته ، و تساعد السلطة التقديرية الإدارة الضريبية في اتخاذ القرار الإداري المناسب ، بشأن ربط و تحصيل الضريبة ، و مع ذلك فان تلك السلطة لها حدود تضمن حماية الممولين وهو ما تناولته الدراسة من خلال بيان مفهوم السلطة التقديرية ووسائل الحد منها ، و توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها إن السلطة التقديرية للإدارة الضريبية ضرورة لازمة لمساعدة الإدارة الضريبية في القيام بالمهام المكلفة بها في تنفيذ القوانين الضريبية ، وخصوصا في حالات عدم تعاون الممول مع الإدارة الضريبية كما أن السلطة التقديرية للإدارة الضريبية تساهم في زيادة الحصيلة الضريبية و تحقيقها بطريقة عادلة ، و إن وضع قيود على الإدارة الضريبية عند استخدامها لسلطتها التقديرية مهم لحماية الممول من تعسف الإدارة في تطبيق القوانين الضريبية عليه ، و أن نظام الفحص الضريبي بالعينة و الربط الذاتي ، و اعتماد أنظمة محاسبة ضريبية مبسطة للمنشآت المتوسطة و الصغيرة و

²⁸ عوادية خديجة ، دور الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي - دراسة ميدانية على مستوى مركز الضرائب سوق أهراس ، مخبر مالية محاسبة جباية و تأمين ، جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس (الجزائر) 2021/ 2020 ص143-152

²⁹ خيرى عثمان ، فريز فرج عبد العال ، السلطة التقديرية للإدارة الضريبية و أثرها على الحصيلة الضريبية في مجال الضرائب على الدخل ، كلية الحقوق جامعة حلوان ، مصر ، 2020 ص 191-219

متناهية الصغر ، و نظام القرارات المسبقة و استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في ربط و تحصيل الضريبة ، تساهم في الحد من السلطة التقديرية للإدارة الضريبية و تدعم الالتزام الضريبي لدى الممولين ، و تساهم في زيادة الحصيلة الضريبية ، إذا ما تم تطبيق تلك الأنظمة بطريقة سليمة .

5. دراسة لعلاوي محمد (2015)³⁰ بعنوان "دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر"

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص الإطار النظري للمنظومة الجبائية وعلاقتها بالهيكل الاقتصادي للدولة والآليات النظرية لإصلاحه، كما تحاول تقييم واقع تسيير المنظومة الجبائية بالجزائر، وآفاق تطويرها تجاوبا مع متطلبات البيئة المحلية والدولية، اعتمادا على مؤشرات الأداء لعينة الدراسة، وقد تم اختيار عينة البحث باشمالها على أغلب المناطق الجغرافية للجزائر، من خلال إحصائيات مؤشرات الأداء التي تعكس التسيير الجبائي للمديريات الولائية للضرائب لخمس ولايات، كما يلي: - سطيف - بجاية - المسيلة-البويرة - برج بوعرييج في الفترة من سنة 2004 إلى سنة 2011، وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها أن مؤشرات الأداء تسمح بتقييم نجاعة النظام الجبائي من خلال مختلف مؤشراتته للوعاء والتحصيل والرقابة والمنازعات إضافة إلى مؤشرات الموارد والعلاقات العمومية وتتيح آلية لإبراز نقاط الخلل والقوة، وتدعيمها بالتغذية العكسية لتطوير النظام الجبائي الجزائر 2011.

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة

من خلال مناقشة الدراسات السابقة سنقف على جوانب الاتفاق والاختلاف بينها، ثم نوضح الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية من خلال التعرف على اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، وجوانب الاستفادة من الدراسات السابقة في الدراسة الحالية.

أولا: أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة

اتفقت الدراسات السابقة على هدف مشترك هو ضرورة إعطاء الأهمية اللازمة للرقابة الجبائية لما لها من أثر مباشر وفعال على عملية التحصيل الضريبي، باستثناء دراسة تأثير الفساد على الإيرادات الضريبية في الشرق الأوسط والتي ربطت تدهور أو تطور الإيرادات الضريبية وتأثرها بالفساد، ودراسة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر والتي هدفت إلى إبراز أهمية التصرف السليم والعقلاني لتحسين التحصيل الضريبي وأداء الضريبة المالي والاقتصادي والاجتماعي، وأداء الإدارة الجبائية وأداء المكلف بالضريبة وثقافته في المجال الجبائي.

اتفقت الدراسات السابقة في عينتها من الدراسة على دراسة حالة الإدارة الجبائية سواء تعلق الأمر بالرقابة الجبائية أو التحصيل باستثناء دراسة العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل والجبائية التي استخدمت أداة الاستبيان، والذي تمت معالجته وفق برنامج الحزم الإحصائية SPSS، وقد شمل عينة من المكلفين بالضريبة والموظفين بالإدارة الجبائية.

³⁰علاوي محمد، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015

استخدمت الدراسات السابقة أسلوب دراسة الحالة باستثناء دراسة العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل والجباية التي استخدمت أداة الاستبيان، والذي تمت معالجته وفق برنامج الحزم الإحصائية SPSS . وظفت الدراسات السابقة المنهج التحليلي والوصفي باستثناء دراسة أهمية تقويم وقياس الأداء الضريبي في دعم عملية التحصيل دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية بسكرة التي استخدمت المنهج الوصفي الكمي.

ثانيا : الفجوة العلمية تعالجها الدراسة الحالية

من خلال استعراض أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة، نشير أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيس وهدفها العام، إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة وهي ما هو دور الرقابة الجبائية في دعم التحصيل الضريبي

1. منهج الدراسة:

تضمنت هذه الدراسة مدخلين بحثيين (المدخل الكمي / المدخل الكيفي) وذلك لتكوين فكرة دقيقة عن مشكلة الدراسة. كما تضمنت تنوعا في منهج الدراسة لتشمل المنهج الوصفي والتحليلي.

2. عينة الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على المديريتين الفرعيتين للرقابة الجبائية والتحصيل بأردار، وهو ما من شأنه أن يعطي نتائج تسمح لها بتطوير مؤشرات القياس، والتحسين من مردوديتها.

3. أدوات الدراسة:

تعددت أدوات هذه الدراسة حيث شملت المقابلات الشخصية وذلك من أجل جمع البيانات، والمعطيات الرسمية المتعلقة بمؤشرات التسيير المستخدمة، تمكننا من الحصول على النتائج المرجوة.

من العرض السابق يتضح أن هذه الدراسة عاجلت فجوة علمية متعددة الجوانب بتطرقها لموضوع الرقابة الجبائية ودورها في دعم عملية التحصيل بأردار، وتعددت أدواتها بين المقابلات الشخصية والمعطيات الرسمية، واستخدامها المنهج الوصفي والتحليلي.

خلاصة الفصل الاول :

نستخلص من خلال دراستنا للفصل الأول أن الرقابة الجبائية تعد من أهم الإجراءات التي خولت للإدارة الجبائية للتأكد من صحة التصريحات المقدمة كما تعتبر أداة قانونية في يد الإدارة تسعى من خلالها مراقبة المكلفين في تأدية واجباتهم الضريبية والعمل في اكتشاف التهرب الضريبي وكل الأخطاء والمخالفات المسجلة بهدف تصحيحها وتقويمها، كما استخلصنا أهمية التحقيق المصوب كإجراء تستخدمه الإدارة الجبائية للتحقيق في عدد محدد من الضرائب والرسوم وهذا ما يقلل من ظاهرة التهرب ويغطي النقائص التي ظهرت في باقي الإجراءات الأخرى، كما تناولنا أهمية الحصيلة الضريبية وطرق تحصيل الضريبة باعتبارها موردا هاما تعتمد عليه الدولة ، كما تم التطرق إلى دراسة الدراسات السابقة التي عاجلت فجوة علمية متعددة بمعالجتها لموضوعنا هذا.

تمهيد الفصل الثاني :

بعد الانتهاء من الجانب النظري للبحث ، و قمنا فيه التطرق الى مختلف الجوانب المتعلقة بالرقابة الجبائية و التحقيق المصوب ، وكذا الحصيلة الضريبية من خلال جملة من الادوات و الاليات التي تتبعها الادارة الجبائية في هذا الشأن .

حيث تسعى الادارة الجبائية الى التقليل من حالات التهرب الضريبي ، و ذلك بقيام مصالحها بالرقابة على مختلف التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة ، سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق الى مايلي :

-المبحث الاول : تقديم مديرية الضرائب لولاية ادرار

-المبحث الثاني : عرض و تحليل نتائج الدراسة التطبيقية

المبحث الأول : تقديم مديرية الضرائب لولاية أدرار و نشأتها

المطلب الاول : التعريف بالمؤسسة

تعتبر المديرية الولائية للضرائب أدرار ، إدارة تختص بتنفيذ القوانين الضريبية و متابعة عمليات تحقيقها على ارض الواقع لحماية حقوق الدولة و حقوق المكلفين بالضريبة .

و لقد مرت المديرية بجملة من التطورات ففي سنة 1984 كانت هناك مديرتين فرعيتين هما المديرية الفرعية لضرائب الوعاء و المديرية الفرعية لضرائب التحصيل ، و كانت تشرف عليهما مديرية التنسيق المالي لولاية أدرار ، فقبل هذا التاريخ كانت الإدارة الضريبية الوحيدة المعروفة هي المديرية الجهوية للضرائب ببشار .

وفي 30 افريل 1991 تم إصدار القرار الوزاري الذي ينص على تنظيم مديرية ولائية للضرائب بولاية أدرار و تتضمن هذه المديرية الجهوية خمس مديريات ولائية و هي :

- مديرية الضرائب ببشار .
- مديرية الضرائب بالبيض .
- مديرية الضرائب بالنعامة .
- مديرية الضرائب بأدرار .
- مديرية الضرائب بتندوف .

كما تتضمن المديرية الولائية للولاية خمس مديريات فرعية و كل مديرية تتضمن ثلاث أو أربع مكاتب على الأكثر وكل مكتب يعمل حسب مجاله المخصص له و هناك خمس مفتشيات لهذه المديرية واحدة بركان ، و واحدة بأولف ، و أخرى بتيميمون ، إضافة إلى مفتشيتين عين بودة وتيمي و اللتان تتواجدان على مستوى المديرية الولائية للضرائب بأدرار كما تضم المديرية أيضا خمس قبضات التحصيل تتوزع بحسب توزيع المفتشيات و اثنتا عشرة قبضة التسيير تقوم بتنفيذ و مراقبة ميزانية البلديات و المستشفيات كما تتفرع هذه المديرية الى ثلاثة عشرة مكتب وفق للقرار الوزاري المشترك المقرر في 21/02/2009³¹

³¹ المادة 25 من المرسوم التنفيذي من الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 20 الصادرة في 02 ربيع الثاني الموافق ل 29 مارس 2009م.

المطلب الثاني : مهام و أهداف مديرية الضرائب

أولاً: المهام

تتمثل مهام المديرية العامة للضرائب فيما يلي :

- تأسيس جميع الضرائب و الرسوم و الحقوق التي تنص عليها القوانين الجبائية
- دراسة شكاوى الطعون المقدمة من طرف المدينين بالضريبة و الرد عليها
- تحصيل مختلف الضرائب و الرسوم و الحقوق
- مراقبة جميع التصريح الموعودة من طرف جميع المكلفين بالضريبة و إجراء التحقيق المحاسبي و التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية في المديرية .

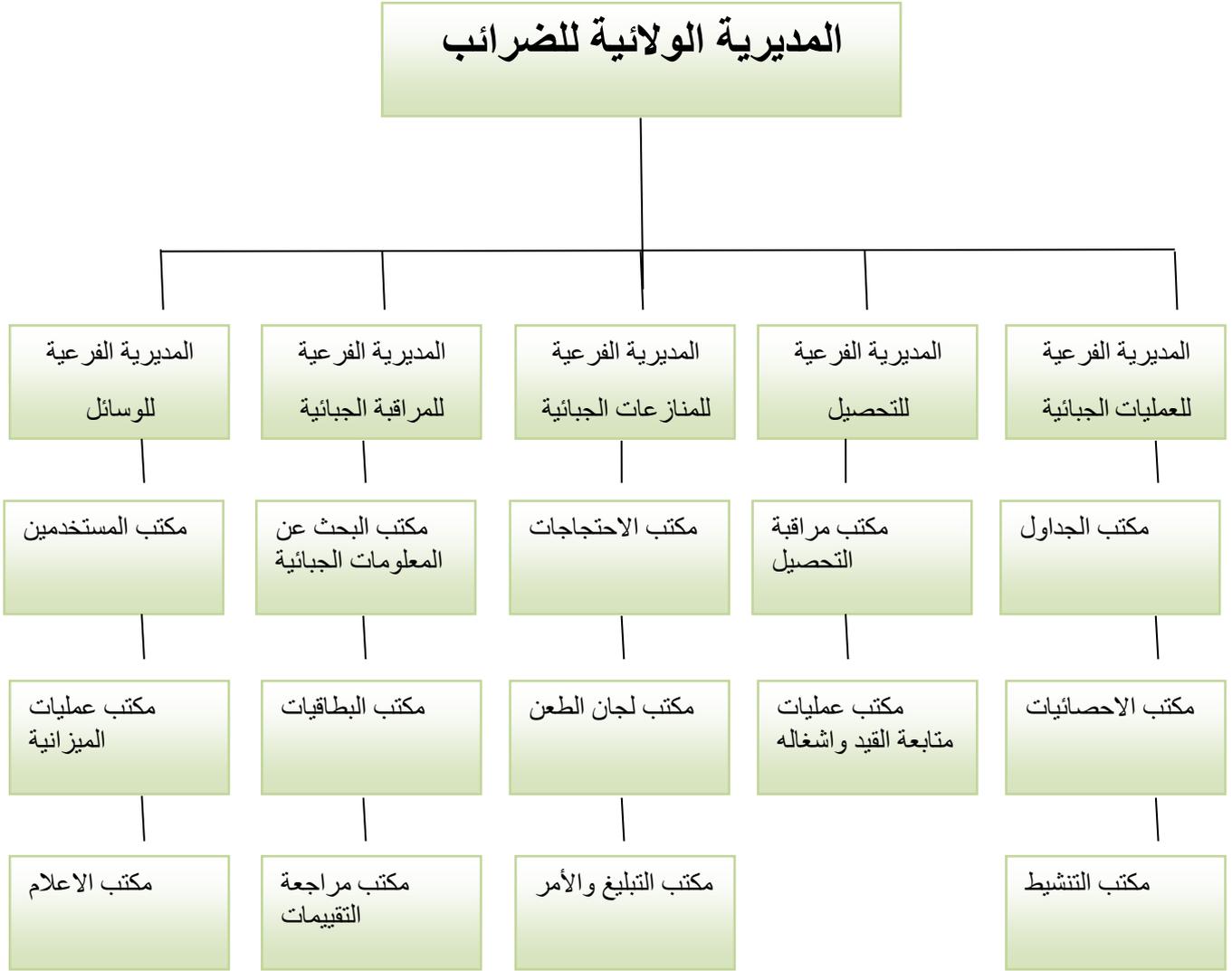
ثانياً: الأهداف

تكمن أهداف المديرية في :

- تنظيم سير الإيرادات المختلفة بما يضمن سلامة تطبيق التشريعات الضريبية
- العمل بين مختلف الإيرادات على مستوى الوطني لتوحيد المعاملة الضريبية
- تحسين وسائل الفحص و المراجعة و تحديد معايير اختيار العينة التي تم فحصها
- تسهيل الإجراءات الإدارية المرتبطة بالمكلف ، و توفير تصريحات ضريبة بسيطة وفي مواعيدها المحددة
- تبسيط إجراءات المنازعات , إضفاء شفافية في حل مختلف المنازعات لكسب ثقة المكلف

المطلب الثالث: تنظيم مديرية الضرائب بأدرار

أولا: عرض الهيكل التنظيمي



ثانيا: شرح الهيكل التنظيمي

من المخطط أعلاه والذي يوضح تنظيم المديرية الولائية للضرائب بأدرار، يتضح أن المديرية تضم 05 مديريات فرعية كل مديرية تضم مجموعة من المصالح والمكاتب، ولها مهام تم تحديدها وفقا للمرسوم التنفيذي الذي يحدد تنظيم الإدارة الضريبية، وهي:

أولا : المديرية الفرعية للعمليات الجبائية : وتكمن مهامها في

- تكلف بتنشيط المصالح و إعداد الإحصائيات و تجميعها كما تكلف بأشغال الإصدارات
- التكفل بطلبات اعتماد حصص شراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و متابعة هذه الطلبات و مراقبتها

- متابعة نظم الإعفاء و الامتيازات الجبائية الخاصة

و تتكون هذه المديرية من أربعة مكاتب المفتشيات وهي كالتالي :

1 (مكتب الجداول و تكلف ب :

- استلام المعلومات الإحصائية الدورية المتعلقة بالوعاء و التحصيل المقدمة من المصالح الجبائية

2 (مكتب الإحصائيات : و تكلف ب :

- استلام المنتوجات الإحصائية الدورية المتعلقة بالوعاء

3 (مكتب التنظيم و العلاقات العامة³² : و يكلف ب :

- توزيع المنشورات و التعليمات و المذكرات الواردة من الإدارة المركزية .

4 (مكتب التنشيط و المساعدة: يكلف ب:

- الاتصال مع الهياكل الجهوية و المديرية الولائية لضرائب .

ثانيا : المديرية الفرعية لتحصيل : و تكمن مهامها في :

- التحصيل الجبري للضريبة

- التكفل بجداول و سندات الإيرادات و مراقبتها و متابعتها

- تكفل بوضعية تحصيل الضرائب و الرسوم وكل ناتج آخر أو أتاوي

- متابعة العمليات و القيود المحاسبية و المراقبة الدورية لمصالح التحصيل

- تنشيط قابضات الضرائب في مجال تنفيذ أعمالها للتنظيف و تصفية الحسابات

³² بندير عائشة عباسي ربيعة ، اجراءات الرقابة الجبائية على الملفات المستفيدة من الامتيازات الجبائية في اطار الصندوق الوطني للبطالة CANC دراسة حالة مفتشية الضرائب بأدرار، تقرير تريض مقدم لنيل شهادة اليسانس أكاديمي ، جامعة أدرار ، تخصص مالية و محاسبة 2018/2019 ، ص 7.

● التقييم الدوري لوضعية التحصيل و تحليل النقائص لاسيما فيما يخص التصفية مع اقتراح تدابير من شأنها أن تحسن الناتج الجبائي

● مراقبة القابضات و مساعدتها قصد تطهير حسابات قابضات الضرائب بغية تصفية الحسابات و تطهيرها

و تتكون هذه المديرية الفرعية من ثلاث مكاتب و قابضات وهي كالتالي :

1) مكتب مراقبة التحصيل : و تكلف ب :

● المحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة و عند إرجاع فائض المدفوعات .³³

2) مكتب متابعة القيد و أشغاله:وتكلف ب :

● لمراقبة الدورية لوضعية الصندوق و حركة الحسابات المالية و القيم غير النشطة³⁴

3) مكتب التصفية :وتكلف ب :

مراقبة التكفل بالجداول العامة و بسندات التحصيل و سندات الإدارات المتعلقة بمستخلصات و مستخرجات الأحكام و القرارات القضائية فيما يتعلق بالغرامات و العقوبات المالية أو الموارد غير الجبائية .

ثالثا: المديرية الفرعية للمنازعات الجبائية : و تكمن مهامها في :

● معالجة الاحتجاجات المقدمة برسم مرحلتين إداريتين للظن النزاعي أو المرحلة الإعلانية و تبليغ القرارات المتخذة و الأمر بعرف الإلغاءات و التخفيضات الممنوحة .

● معالجة طلبات استرجاع الدفع المسبق لرسم على القيمة المضافة .

● تشكيل ملفات إيداع تنظيمات الطعون الاستئناف و الدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة عن المصالح الإدارة الجبائية

و تتكون المديرية الفرعية من أربع مكاتب هي :

³³ بندير عائشة،عباسي ربيعة مرجع سابق ، ص 7،8

³⁴ بندير عائشة،عباسي ربيعة مرجع سابق ، ص 7،8

01) مكتب الاحتجاجات: و يكلف ب :

- استلام دراسة طلبات متعلقة باسترجاع الاقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

02) مكتب لجان الطعن: و يكلف ب :

- دراسة الاحتجاجات أو طلبات التي يقدمها المكلفون بالضريبة و تقديمها الى المصلحة و الطعن النزاعي أو الإعفائي المختص .

03) مكتب المنازعات القضائية: و يكلف ب :

- إعداد وتكوين ملفات الإيداع شكاوي لدى الهيئات القضائية الجزائية المختصة .

04) مكتب التبليغ ولأمر بالصرف: و يكلف ب :

- تبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات المتخذة برسم مختلف أصناف الطعن.

رابعا : المديرية الفرعية للرقابة الجبائية: وتكمن مهامها في إعداد برامج البحث و مراجعة تقيمان و متابعة إنجازها و تتكون هذه المديرية الفرعية من أربعة مكاتب هي:

1) مكتب البحث عن المعلومة الجبائية: و يكلف ب

- تشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات التي تعني وعاء الضريبة و مراقبتها و كذا تحصيلها .

02) مكتب البطاقات والمقارنات: و يكلف ب :

- تكوين وتسيير مختلف البطاقات المسوكة ، ومراقبة استغلال المصالح لمعطيات المقارنة.

03) مكتب المراجعة الجبائية: و يكلف ب :

تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة .

04) مكتب مراقبة التقييمات: و يكلف ب :

استلام واستغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أو بالمجان .

خامسا :المديرية الفرعية للوسائل و تكمن مهامها في :

- تسيير المستخدمين و الميزانية و الوسائل المنقولة و الغير منقولة للمديرية لضرائب .
- السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية و تنسيقها .
- السهر على إبقاء المنشآت التحتية و التطبيقات المعلوماتية في حالة التشغيل .

و تتكون المديرية الفرعية من أربعة مكاتب و هي :

1)مكتب المستخدمين و تكوين : و يكلف ب :

- السهر على احترام التشريع و التنظيم الساريين في مجال تسيير الموارد البشرية و التكوينية .³⁵

2)مكتب العمليات الميزانية :ويكلف ب :

- تحرير أمر بصرف الملفات استرداد الرسم على القيمة المضافة و ذلك في حدود الاختصاص المخول له .

3)مكتب الوسائل و تسيير المطبوعات و الأرشفة : و يكلف ب :

- تسيير الوسائل المنقولة و الغير المنقولة و كذا مخزن المطبوعات و أرشفة كل المصالح التابعة للمديرية الولائية للضرائب .

4)مكتب الإعلام الآلي :ويكلف ب :

- تسبق في مجال الإعلام الآلي بين المصالح على الصعيدين المحلي و الجهوي
- المحافظة في حالة شغل للمنشآت التحتية التكنولوجية و مواردها . المديرية الولائية للضرائب .

المبحث الثاني : عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية

المطلب الأول : إجراءات سير التحقيق المصوب

تتمثل إجراءات التحقيق المصوب في نفس إجراءات التحقيق المحاسبي إلا أنها تختلف عنها في :

³⁵ بندير عائشة ، عباسي ربيعة ، مرجع سبق ذكره ، ص 8-9

- التحقيق المحاسبي يشمل عدة أنواع من الضرائب، بينما التحقيق المصوب قد يكون يشمل ضريبة واحدة.
- التحقيق المحاسبي يكون لمدة أربع سنوات أو اقل غير متقادمة ، بينما التحقيق المصوب يكون في مدة سنة أو اقل من سنة غير متقادمة .

و تتمثل هذه الخطوات في : 36

الفرع الأول: المرحلة التحضيرية

تسلم للأعوان المحققين الإشعار بالتحقيق من طرف رئيس المكتب بعد إمضائه ، ثم يقومون ببعض الإجراءات الأولية، وهذا حتى يتسنى لهم ممارسة مهامهم على أحسن وجه، إذ يتيح لهم أخذ صورة مستوفية عن المكلف المعني بعملية الرقابة، وتحدد هذه الإجراءات فيما يلي :

- سحب الملف الجبائي من مفتشية الضرائب المسيرة لهذا الملف.
- إبلاغ المكلف بالضريبة ، لايمكن إجراء أي تحقيق في المحاسبة دون إعلام المكلف بالضريبة سبقا، عن طريق إرسال أسعار بالوصول ، مرفقا بميثاق حقوق وواجبا للمكلفين المحقق في محاسبتهم ، على ان يستفيد من اجل أدنى للتحضير مدته (10) أيام إبتداء من تاريخ استلام الإشعار.

أولاً: الرقابة المفاجئة :

إذ يمنح القانون في إطار التحقيقات المحاسبية حق ممارسة التدخلات المفاجئة في المؤسسة من اجل ممارسة معاينات مادية قبل الرقابة المعمقة للوثائق المحاسبية للسماح للإدارة بإجراء بعض المعاينات المادية التي تفقد قيمتها إن أجلت، وفي الأخير يقوم المكلف بتحضير محضر المعاينة ، ويسجل فيها المعلومات التي اسفرت عنها عملية الجرد المادي ، ويطلب من المكلف التوقيع عليه وان رفض هذا الأخير التوقيع ، يتم تبيان ذلك في محضر معاينة.

ثانيا : استمارة التحقيق :

36 خارف جيلالي ، بن عومر عائشة مباركة ، عبدلي جيهان ، اجراءات التحقيق المصوب للملفات الجبائية دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب أدرار ، شهادة ليسانس ، مالية و محاسبة ، جامعة أدرار ، 2019/2018 ص 11

استنادا إلى المعلومات الموجودة ضمن الملف الجبائي للمكلف الخاضع للرقابة الجبائية ، يقوم العون المحقق بملا جدولان هامان في تحديد و معرفة الشكل الخارجي للمحاسبة قبل استلامها و اهمية رأس مال الشركة و تطوره و جميع الإمكانيات التي تمتلكها المؤسسة .

ثالثا : التحقيقات الخارجية المساعدة :

من أجل الإحاطة و الإلمام أكثر بصورة جيدة بكل الجوانب المحيطة بالوضعية الحقيقية للمكلف أو المؤسسة المراقبة ، يعتمد المحقق على إجراء بعض البحوث الخارجية على مستوى الممولين و الزبائن و البنوك و الإدارات العمومية ، ومنه فالعون المحقق من خلال هذه المرحلة التحضيرية يحاول جمع أكبر قدر من المعلومات التي بوسعها تسهيل عملية التحقيق ، و ذلك باستغلال حق الاطلاع على مستوى المؤسسات العامة منها و الخاصة .³⁷

الفرع الثاني : عمليات التحقيق في الوثائق المحاسبية .

تتمثل عمليات التحقيق في المحاسبة ، فحص محاسبة المكلف من حيث الشكل و المضمون .

أولا : التحقيق المحاسبي من حيث الشكل

يقوم هذا الفحص على التأكد من مدى وجود و احترام التقييد بالعناصر التالية :

1. مسك السجلات التجارية :

يقصد بها دفتر اليومية و دفتر الجرد ، حيث يجب أن تكون هذه السجلات مؤشرة و مصادق عليها ، من قبل الهيئات المختصة ، كما يجب أن تكون ممسوكة يوما بيوم ، و بدون شطب و لا حشو أو كتابات على الهامش .

2. دقة و وفرة الوثائق المحاسبية :

يجب على المكلف توفير الوثائق و المستندات التي تثبت قيامه بمختلف العمليات ، خاصة فواتير الشراء ، و المصاريف التي قام بها حيث يسعى المحققون للتأكد من صحة البيانات المحاسبية من ناحية الدقة و صحة الجاميع

ثانيا : التحقيق المحاسبي من حيث المضمون

³⁷ خارف جيلالي ، بن عومر عائشة مباركة ، عبدلي جيهان ، مرجع سبق ذكره ، ص 11-12

المحقق الجبائي وفي إطار سعيه للتأكد من مدى جودة المعلومات المحاسبية المصرح بها من قبل المكلفين ، يركز على المعلومات المحاسبية التي لها تأثير على تكوين الربح الخام أو القيمة المضافة ، و هي تتمثل في الغالب في المشتريات المخزونات و الأشغال قيد التنفيذ و المبيعات و فيما يلي نعرض بعض من العمليات التي يمكن أن تتضمن أخطاء و ثغرات المتعلقة بالعناصر السابقة ، و متى تحتويه بعض الكشوفات المالية :

(1) تسجيل مشتريات و همة (بوجود فاتورة ، أو عدم وجود فاتورة)

(2) إخفاء جزء من المبيعات بعد تحديد فواتير البيع لبعض المبيعات

(3) الحركة التي تعرضت لها التثبيات من شراء أو إعادة التقييم للتأكد من وجود الوثائق الثبوتية لذلك

(4) الزبائن و الموردين (عدددهم ، توزيعهم الجغرافي ، طرق التسديد المتبعة معهم)³⁸

(5) الموظفين و العمال (عدددهم ، رتبهم)

(6) فحص جميع التكاليف المحتسبة ، و التأكد من موضوعيتها بمقارنتها مع الواقع .

(7) فحص جميع الإيرادات و التأكد من أنها سجلت بالمبالغ الحقيقية ، و البحث عن الإيرادات التي لم تسجل نسيانا أو عمدا

(8) المطلب الثاني : نتائج التحقيق المصوب و نهايته

إن التدخل في عين المكان و معاينة و ضعية المكلف و كل ما يتعلق بنشاطه و المراجعة المحاسبية للدفاتر

من حيث الشكل و المضمون، تمكن المحقق من استخلاص نتيجة رفض أو قبول المحاسبة و في كلتا الحالتين فإن المحقق ملزم بإرسال نسخة من هذه النتائج إلى المكلف بالضريبة مبينا له فيها التجاوزات الضريبية المكتشفة ، و الطرق المعتمدة في إعادة تأسيسها .

أولا : قبول أو رفض المحاسبة

قبول المحاسبة من طرف أعوان التحقيق يمكن أن يكون صريح أو نسبي ، و في بعض الأحيان قد ترفض المحاسبة نظرا لكثرة الأخطاء الموجودة فيها و هذا من أجل حماية المكلف بالضريبة من التعمق و تمادي العون المحقق في اللجوء إلى التقدير التلقائي للضريبة من خلال رفضه للمحاسبة ، و يكون هذا في الحالات التالية :

³⁸ خارف جيلالي ، بن عومر عائشة مباركة ، عبدلي جيهان ، مرجع سبق ذكره ص 12-13

● مسك دفاتر غير مطابقة لأحكام القانون التجاري ، و للشروط النظام المحاسبي المالي ، ولا تحتوي المحاسبة على أية قيمة مقنعة بسبب انعدام الوثائق الثبوتية .

● تتضمن المحاسبة أخطاء أو معلومات غير صحيحة خطيرة و متكررة .

ثانيا : إعادة تشكيل رقم الأعمال (القاعدة الضريبية)

عندما يتبين أن المراقبة التي أجريت على المحاسبة لا جدوى منها لأن هذه الأخيرة غير مقنعة و منتظمة ، و بالتالي تكون غير مقبولة فيلجأ المحقق إلى إعادة تأسيس رقم الأعمال الخاضع للضريبة انطلاقا من العناصر الكمية (الحساب المادي) ، المقبوضات (الإيرادات) ، أساس الفوترة ، مصاريف الإنتاج و دراسة السعر .³⁹

بالإضافة إلى وجود مؤشرات أخرى ، فمثلا الاعتماد على سجل الشرطة الذي يسجل فيه أسماء و ألقاب الماكثين بالفنادق ، و عليه لدى المحقق كل الحرية في اختيار أسلوب إعادة تأسيس رقم الأعمال .

ثالثا : نهاية التحقيق :

عند الانتهاء من عملية التحقيق والتي مست اربع سنوات غير متقدمة في محاسبة المكلف بالضريبة ، يقوم هذا الأخير بإبلاغ المكلف بنتائج المراقبة ، في نهاية تحقيقه ، حيث يرسل اشعار بتبليغ النتائج ، في رسالة موصى عليها مع إشعار بالاستلام أو يسلم له مع إشعار الاستلام وهذا بمثابة تبليغ أولي

رابعا : التبليغ النهائي بالنتائج :

بمجرد تقديم المكلف لملاحظاته في الأجل المحدد أو بعده ، يبدأ المحقق في دراستها دراسة معمقة و دقيقة ، ثم تحليلها نقطة بنقطة ، للتأكد من أنها مؤسسة فعلا ، وهذا من أجل أخذها بعين الاعتبار عند تحرير التبليغ و بعد دراسة الملاحظات و حساب أسس الضريبة يتم تحرير التبليغ النهائي مباشرة وهذا الأخير يعبر عن الوضعية الجبائية الحقيقية للمكلف المحقق معه .

خامسا : إقفال التحقيق :

³⁹ خارف جيلالي ، بن عومر عائشة مباركة ، عبدلي جيهان ، مرجع سبق ذكره ، ص 13-14

إفقال التحقيق متعلق بتدوين كل عناصر الإخضاع و إعداد تقرير التحقيق ، و ذلك ببلورة نتائج الفحص و التحقيق ، و يتم إعداد التقرير في وثيقة يتم من خلالها ختم التحقيق ، لهذا يجب أن تحتوي على جميع المعلومات التي تسمح بضمان احترام عملية التحقيق ، التقييم و الحكم على النتائج المراقبة ، في نهاية عملية المراقبة يجب على المحقق إصدار جداول الإخضاع التي تتضمن كل الضرائب و الرسوم المطلوب تسديدها و الخاصة بالسنوات الأربع التي شملها التحقيق.⁴⁰

المطلب الثالث : دراسة حالة ملف جبائي .

أولاً : عرض البيانات

سنقوم بعرض بعض البيانات المتوفرة لدينا من الدراسة الميدانية والمتمثلة فيما يلي :

(1) الإشعار المسبق بالتحقيق:

والذي يبين المدة التحضيرية الممنوحة، مع تبيان الضريبة محل التحقيق والمدة الزمنية للتحقيق .

(2) محضر المعاينة: والذي يمثل بداية عمليات التحقيق في عين المكان حسب المادة الفقرة من قانون الإجراءات

الجبائية ويشمل محضر المعاينة اليوم-الشهر-السنة-الساعة⁴¹

الاسم واللقب	الرتبة	الوظيفة
س ع	مفتش رئيسي	رئيس فرقة التحقيقات
ج غ	مفتش	محقق المحاسبة

جدول رقم 01

اسم الشركة	ز م
------------	-----

⁴⁰ خارف جيلالي ، بن عومر عائشة مباركة ، عبدلي جيهان ، مرجع سبق ذكره ، ص 15

⁴¹ مديرية الضرائب الجهوية لولاية أدرار

العنوان	المنطقة الصناعية
النشاط	التجهيز
(NIF) (رقم التعريف الجبائي)	87645879
الممثل القانوني	ع ج

رقم 02

للقيام بمعاينة ميدانية، وقد عاينا مايلي:

*السجلات المحاسبية الإلزامية للشركة متمثلة في دفتر اليومية ودفتر الجرد.

*اليوميات المساعدة والوثائق الثبوتية لمختلف العمليات المحاسبية للسنوات المعنية بالتحقيق.

وعند نهاية تدخلنا، قمنا بقفل هذا المحضر في اليوم والشهر المذكورين أعلاه ودعونا السيد: ز م لإمضائه معنا والذي قبل. رفض وصرح بما يلي:

*استلم بموجب المادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية دعوة لحضور جلسة اختتام أشغال التحقيق المزمع عقدها يوم 2012-

03-22 على الساعة 9:30

(3) الدعوة لحضور جلسة اختتام أشغال التحقيق:⁴²

وتتضمن هذه الدعوة حسب المرجع المادة من قانون المالية لسنة المعدلة والمتممة للمادة من قانون الإجراءات الجبائية دعوة تبين خلالها اليوم، الساعة، وتوضح مختلف الأسس المقترحة عقب نهاية التحقيق في المحاسبة التي خضعت له المؤسسة محل التحقيق مع ضرورة إعلام المؤسسة بحققها في إحضار مستشار من اختيارها، ليوقع رئيس فرقة التحقيقات المحاسبية على الدعوة.

(4) التبليغ الابتدائي:

ويعطي نتيجة التحقيق الابتدائية ويشمل في الصفحة الأولى:

1- موضوع التحقيق،-2 الإثباتات الأولية،-3 الضمانات المقدمة للمكلف

-أما الصفحة الثانية والثالثة فتشمل:

1) نتائج التحقيق:

والتي تشمل إعادة تشكيل الأسس الخاضعة لمختلف الضرائب والرسوم

1- الأسس الخاضعة للرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني:

وهنا لدينا عينة من مديرية الضرائب الجهوية لولاية أدرار للتحقيق المصوب لسنة 2009-2010

السنوات	2009	2010
رقم الأعمال المحقق خارج الرسم	4559000	18422028
رقم الأعمال المصرح به خارج الرسوم	4559000	18422028
الفارق المطالب بتبريره	0	0

جدول رقم 03

2- الأسس الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي⁴³

السنوات	2009	2010
---------	------	------

⁴³ مديرية الضرائب الجهوية لولاية أدرار

551353	221354	الأساس المحصل عليه
409589	0	مشتريات وقود السيارات
3293	0	مصاريف الهاتف
52272	0	Casnos مصاريف
1016507	221354	الأساس المصرح
465.154	0	الفارق المطالب بتبريره

جدول رقم 04

3الأسس الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي المتعلقة بالملف الجبائي الخاص لشخص طبيعي

السنة	الأساس المحصل عليه	الأساس المصرح به	الفارق	الملاحظة
2009	221354	221354	0	الفارق 0
2010	1016507	551353	465154	أم ع أكبر من م به

جدول رقم 05

44الأسس الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي للمكلف(بصفته شريكا لشركة التضامن ز م للتجهيز)

السنة	الأساس المحصل عليه	الأساس المصرح به	الفارق	الملاحظة
2009	1074608	752358	322250	أم ع أكبر من م به
2010	483402	360677	122725	أم أكبر من م به

جدول رقم 06:

5-ملخص الأسس الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي

الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية

السنة	الأساس المحصل عليه	الأساس المصرح به	الفارق	الملاحظة
2009	1295962	973712	322250	أم ع أكبر من أم به
2010	1499909	912030	587879	أم ع أكبر من أم به

6- حساب الحقوق

الحقوق الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي

السنة	الحقوق المستحقة	الحقوق المدفوعة	الفارق	الملاحظة
2009	146477	63774	82705	12406
2010	196485	106805	89680	13452
				198241

جدول رقم 08

5) التبليغ النهائي: في حالة الرد بعدم وجود تبريرات للفوارق الموجودة فان التبليغ النهائي سيكون هو نفسه الابتدائي

ثانيا: مناقشة النتائج

1) حسب التبليغ النهائي للرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني:

نلاحظ من خلال الجدول رقم 03 أن رقم الأعمال المحقق خارج الرسوم ورقم الأعمال المصرح به خارج الرسوم متطابقان للسنتين 2009-2010، وهذا يرجع لكون المكلف قد قام بالتصريح برقم أعماله الصحيح.⁴⁵

2) حسب الأسس الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي:

⁴⁵ مديرية الجهوية لولاية أدرار

نلاحظ من خلال الجدول رقم 04 أن الأساس المحصل عليه والأساس المصرح به من طرف المكلف متطابقان لسنة 2009، أما بالنسبة لسنة 2010 فإن الأساس المحصل عليه أصغر من الأساس المصرح به ويمكن أن يكون هذا راجع لزيادة المؤسسة لتكاليف وهمية.

3) حسب الأسس الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي المتعلقة بالملف الجبائي الخاص بالشخص الطبيعي:

نلاحظ أن الأساس المصرح به يساوي المحصل عليه لسنة 2009، أما بالنسبة لسنة 2010 فإن الأساس المحصل عليه حسب الجدول رقم 05، ويمكن أن يكون هذا نتيجة لعدم تصريح المكلف بالدخل الإجمالي الصحيح.

4) حسب الأسس الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي للمكلف) بصفته شريكا في شركة التضامن للتجهيز (:

نلاحظ من خلال الجدول رقم 06 أن الأساس المحصل عليه أكبر من المصرح به بفارق 322250 و122725 لسنتي 2010 و2009 على التوالي ويمكن أن يكون نتيجة لعدم تصريجه بدخله الصحيح.

5) حسب ملخص الأسس الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي:

نلاحظ من خلال الجدول رقم 08 أن الأساس المحصل عليه أكبر من الأساس المصرح به بفارق قدره 322250 و587879 لسنتي 2009 و2010 على التوالي، نتيجة للتصريح الكاذب بالدخل.

6) أما فيما يخص الحقوق الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي:

فإننا نلاحظ حسب الجدول رقم 08 أن مجموع الحقوق المستحقة أكثر من الحقوق المدفوعة لسنتي 2009 و2010، وهذا نتيجة للتهرب الضريبي للمكلف مما يؤدي إلى احتساب غرامات التأخير وذلك ب:

$$\text{(الفارق* المعدل) + الفارق} = \text{المجموع}^{46}$$

المطلب الرابع : مقارنة التحقيق المصوب مع التحقيق المحاسبي

سوف نتعرض في هذا الجزء إلى الإحصائيات المسجلة بمركز الضرائب بولاية إدرار الخاصة بالتحقيق المصوب والتحقيق المحاسبي وذلك عن طريق دراسة عدد الملفات المدروسة وعدد الملفات المنجزة، بالإضافة إلى الحقوق والرسوم الناتجة عن التحقيقين وكذلك التطور النسبي للملفات المبرجة والمنجزة.

أولا : من حيث عدد الملفات

⁴⁶ مديرية الضرائب لولاية أدرار

الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية

من بين أهم الأهداف التي تسعى الرقابة الجبائية لاسترجاع أكبر قدر من الأموال التي لم يصرح بها من قبل المتهربين وهذا مرتبط بعدد الملفات المدروسة، حيث كلما زاد عدد الملفات المدروسة زادت الحقوق المحصلة عن التهرب الضريبي.

عدد الملفات المدروسة:

الجدول الموالي يبين عدد الملفات الخاضعة للتحقيق المصوب والتحقيق المحاسبي والتي قامت فرقة التفتيش والتحقيق الجبائية بمديرية الضرائب لولاية أدرار على مر السنوات من 2010 إلى 2020

جدول رقم (01)

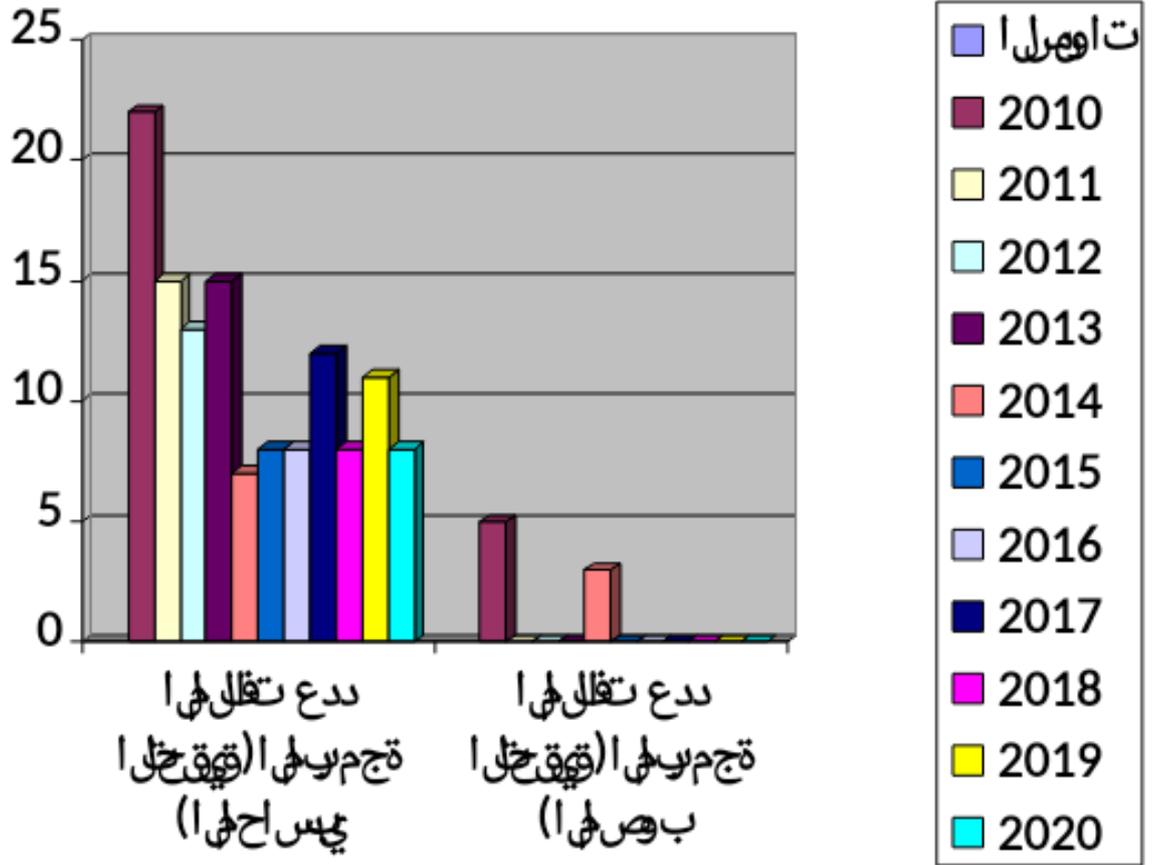
السنوات	عدد الملفات المبرمجة)التحقيق المحاسبي)	عدد الملفات المبرمجة)التحقيق المصوب)
2010	22	5
2011	15	0
2012	13	0
2013	15	0
2014	7	03
2015	8	0
2016	8	0
2017	12	0
2018	8	0
2019	11	0
2020	08	0
المجموع	127	08

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات من مديرية الضرائب.

التحليل :

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن عدد الملفات المبرمجة والمتعلقة بالتحقيق المحاسبي سجلت النسبة الأكبر في سنة 2010 والمقدرة بـ 22 ملف تليها سنة 2011 والمقدرة بـ 15 ملف ثم سنة 2013 المقدرة بـ 13 ملف لتعاود الارتفاع سنة 2013 وقدرت بـ 15 ملف وهذا راجع إلى توفر مكتب المراجعة الجبائية على فرقتي المراقبة يعني فرقتي التحقيق المحاسبي يعني كل فرقة تضم محققين محاسبين بالإضافة إلى قائد الفرقة وهذا ماسمح لها ببرمجة أكبر عدد من الملفات بالنسبة للتحقيق المحاسبي، ونفس الملاحظة نسجلها بالنسبة للتحقيق المصوب حيث قدر في سنة 2010 بـ 05 ملفات ليعاود الانقطاع أي لم يتم برمجة أي ملف من سنة 2011 إلى سنة 2013 إلى غاية 2014 أين تم برمجة 03 ملفات والسبب الرئيسي لعدم برمجة الملفات بالنسبة للتحقيق المصوب يعود إلى نقص محققي المحاسبة بحيث أن ليس بإمكانهم فحص الملفات المتعلقة بالتحقيق المحاسبي والتحقيق المصوب في أن واحد نظرا لقلّة محققي المحاسبة، وما يلاحظ كذلك بالنسبة لعدد الملفات المبرمجة كانت في تناقص من سنة 2010 إلى سنة 2012 في سنة 2013 ارتفعت إلى سنة 2015 لكن الشيء الملاحظ هو أنه بداية من سنة 2014 لم تعد هناك فرقتي للمحاسبة أصبحت هناك فرقة واحدة للمحاسبة تضم محققين ورئيس فرقة تحقيق وهذا ما عطل عمل برمجة الملفات المتعلقة بالتحقيق المحاسبي بحيث انخفضت الملفات حيث كانت في مجملها تتراوح بين 08 إلى 11 ملف إلى 12 ملف وهو الشيء الملاحظ إلى غاية سنة 2020 أما بالنسبة لإجمالي الملفات التي خضعت للتحقيق المحاسبي خلال فترة الدراسة قدرت بـ 127 ملف بالنسبة للتحقيق المحاسبي و 08 ملفات بالنسبة للتحقيق المصوب والشيء الملاحظ أيضا هو أن المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية أو مكتب المراجعة الجبائية يركز على التحقيق المحاسبي أكثر من التحقيق المصوب نظرا لما له من أهمية ذلك لأن التحقيق المحاسبي يتم فيه فحص مختلف الضرائب والرسوم) ... TVA، TAP، IRG (أما بالنسبة للتحقيق المصوب فيخص ضريبة أو نوع واحد من الضرائب لهذا لم يتم التركيز عليه، وبالتالي فإن مكتب المراجعة الجبائية اعتبر أن التحقيق المصوب مكتملا للتحقيق المحاسبي لهذا لا نجد أن فيه اهتماما به مقارنة بالتحقيق المحاسبي.

التمثيل البياني :



جدول رقم (02): عدد الملفات المنجزة

السنوات	عدد الملفات المنجزة (التحقيق المحاسبي)	عدد الملفات المنجزة (التحقيق المصوب)
2010	22	5
2011	07	0
2012	08	0
2013	07	0
2014	07	03
2015	06	0

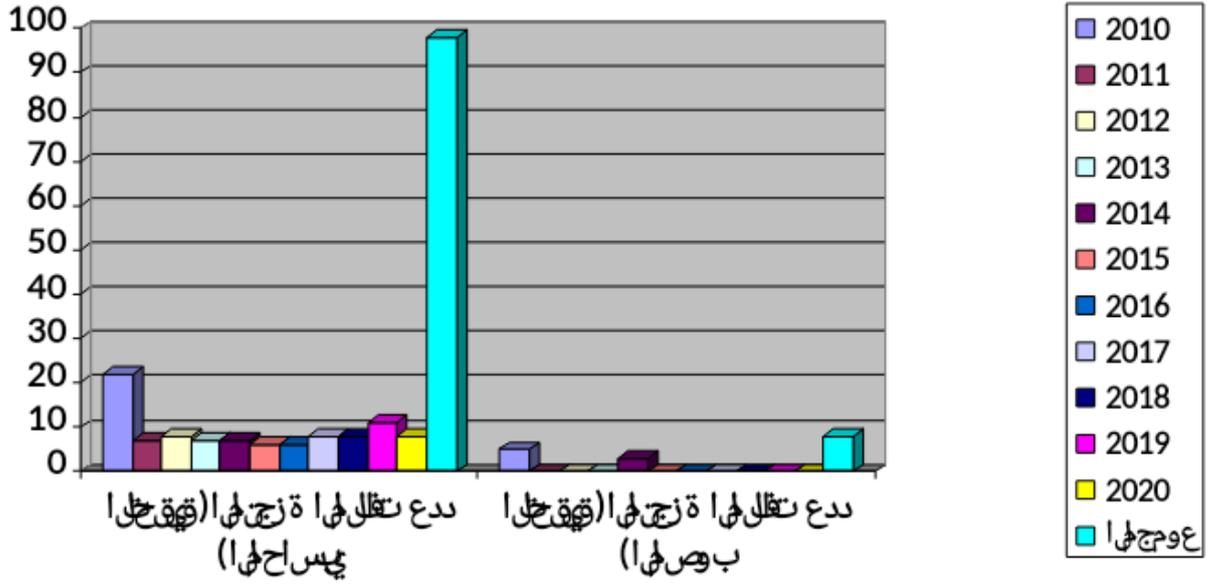
0	06	2016
0	08	2017
0	08	2018
0	11	2019
0	08	2020
08	98	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات مقدمة من المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.

التحليل :

نلاحظ من خلال الجدول أن الملفات التي تمت برمجتها تقريبا تم إنجازها خصوصا بالنسبة لسنة 2010، وبالنسبة لسنة 2011 إلى سنة 2013 فإن الملفات التي أنجزت أقل من الملفات التي تم برمجتها للتحقيق وهذا راجع لوتيرة العمل ولحجم الملفات الذي كان يعني ملفات كبيرة وحجم الضرائب والرسوم التي تم فحصها عديدة أو كثيرة، وهو الشيء الذي عطل عملية التحقيق المحاسبي عكس التحقيق المصوب، بالنسبة للتحقيق المصوب ماتم برمجته تم إنجازها وهذا راجع لبساطة هذا النوع من التحقيق، بحيث انه يمس ضريبة معينة الأمر الذي يسمح للمحققين بإنجاز عملهم في الوقت المحدد مقترنة بالتحقيق المحاسبي، كذلك بالنسبة لسنة 2011 نسبة الانجاز قدرت ب50 بالمائة أو 80 بالمائة، أما بالنسبة للعدد الإجمالي للملفات المنجزة تم إنجاز 78 ملف من أصل 127 ملف تمت برمجته خلال فترة الدراسة، وبالنسبة للملفات المنجزة خلال التحقيق المصوب ماتم برمجته تم إنجازها.

التمثيل البياني :



جدول رقم (03): الأهمية النسبية للتحقيين

السنوات	نسبة الملفات المنجزة إلى المبرجة (تحقيق مصوب) (%)	نسبة الملفات المنجزة إلى المبرجة (التحقيق المحاسبي) (%)
2010	100	100
2011	0	47
2012	0	62
2013	0	47
2014	100	100
2015	0	75
2016	0	75
2017	0	50

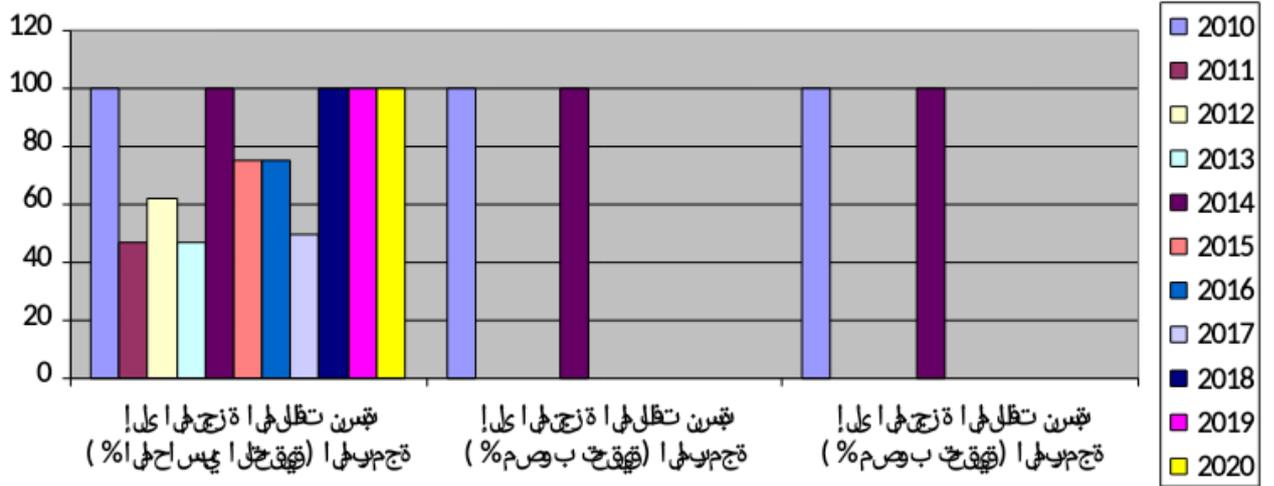
0	100	2018
0	100	2019
0	100	2020

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف مديرية الضرائب

التحليل :

نلاحظ من خلال الجدول أن سنة 2010 و2014 و2018 هي السنوات التي كانت فيها نسبة الانجاز تقريبا 100% أي ما تم برمجته تم مراقبته، كذلك من سنة 2019 إلى 2020 كانت النسبة 100% أي ما تم برمجته تم مراقبته، وهذا نظرا لعدد الملفات المبرجة التي كانت يعني في نسب محدودة لاسيما في السنوات 2017 و2018 حيث تمت برمجت 08 ملفات تم انجازها، بالنسبة للسنوات الأخرى فان أقل نسبة سجلت في سنتي 2011 و2013 حيث قدرت بنسبة 47% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالسنوات الأخرى وهذا راجع إلى حجم الملفات لان حجم الملفات المبرجة كان كبيرا وكذلك ثقل الملفات حيث أن الملفات كانت تحتوي العديد من الوثائق العديد من الضرائب والرسوم وهو ما يتطلب فترة زمنية معتبرة لأجل القيام بالفحص وكل هذه الوثائق الثبوتية المتعلقة بالضرائب والرسوم وفحص التصريحات الجبائية سواء كانت الشهرية المتعلقة ب50G أو السنوية المتعلقة بIRG الواردة في ميزانية المؤسسة، وفي سنة 2012 قدرت النسبة 62% وبعدها سنة 2017 قدرت نسبة الانجاز 50% في سنة 2015، 2016 أين كانت نسبة الانجاز 75%، بالنسبة للتحقيق المصوب كانت نسبة الانجاز 100% وهذا يؤكد ماقلناه سابقا حيث أن الملفات التي برمجت عددها قليل وكذلك فحص الضرائب والرسوم كان فيه نوع واحد متعلق سواء بIRG أو TVA وهو ماسمح بانجاز الملفات كليا.

التمثيل البياني :



الجدول (04):

السنة	عدد الملفات المنجزة (المحاسبي والمصوب)	عدد المحققين	عدد الملفات لكل محقق
2010	27	04	6.75
2011	07	02	3.5
2012	08	02	4
2013	07	02	3.5
2014	07	02	3.5
2015	06	02	3
2016	06	02	3
2017	08	02	4

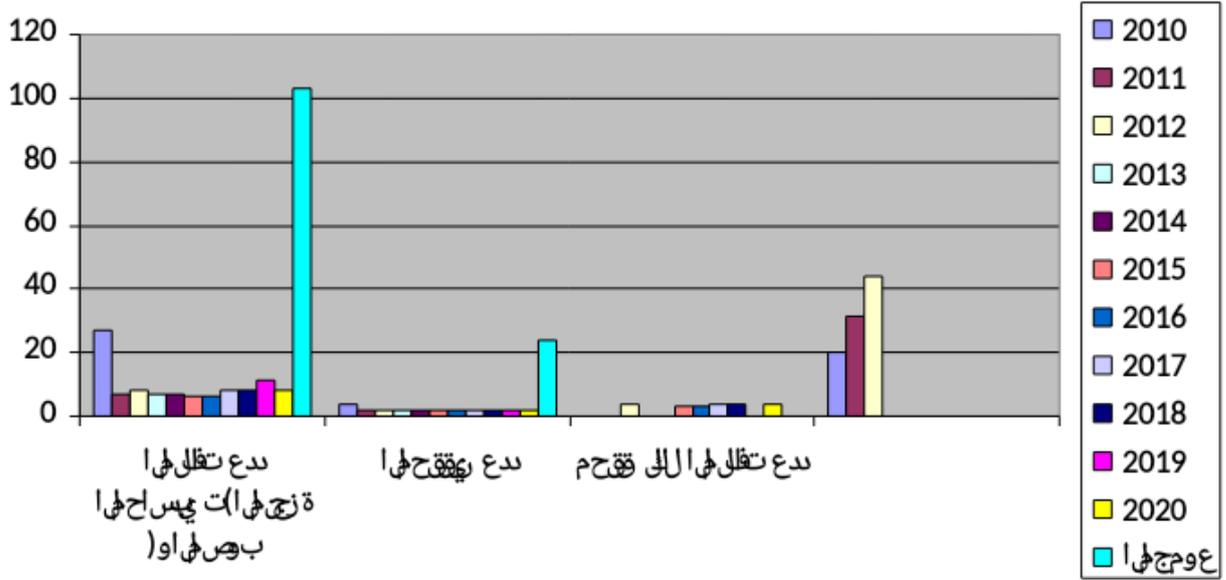
4	02	08	2018
05.5	02	11	2019
04	02	08	2020
4.29	24	103	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات من المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.

التحليل :

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر عدد ملفات سجل في السنوات 2010 و2014 و2019 حيث كانت عدد الملفات المنجزة على التوالي هي: 27، 10، 11، ونسبة الملفات المتاحة لكل محقق قدرت على التوالي ب: 6.5، 05، 6.75 وهو عدد كبير بالنسبة لكل محقق بالنظر إلى حجمها والضرائب والرسوم التي حقق بها، وبالتالي هناك إجهاد في حق محققي المحاسبة وهذا العدد الكبير من الملفات من شأنه أن يوقع محققي المحاسبة في أخطاء قد يرتكبونها مما يكلف الإدارة الجبائية ضياع في حقوقها وهنا يجب مراعاة هذا الأمر بالنسبة لمديرية الضرائب، وفي سنة 2013 وسنة 2020 كانت عدد الملفات المتاحة لكل محقق هو 04 وبالتالي انخفاض العدد مقارنة بالسنوات المذكورة أعلاه، أما في سنة 2012 فكانت عدد الملفات المتاحة لكل محقق هي 3.5، وفي الحمل كانت هناك 03 ملفات لكل محقق يعني يمكن لمحقق المحاسبة أن يقوم بمراجعته وبالتالي قد لا يكون فيه ضغط بإمكان محقق المحاسبة أن ينجز الملفات بكل أريحية، وبالتالي عدم ارتكاب أخطاء أثناء عمليات المراقبة، وهذا يساعد في عملية التحقيق في المحاسبة كذلك إذا ما قدرنا الفترة الإجمالية خلال كل هذه الفترة قد أوكلت حوالي متوسط 5,5 ملف لكل محقق خلال هذه الفترة وهو عدد لا بأس به الأمر الذي يجعل محققي المحاسبة يقومون بمجهودات جبارة لمراقبة والتحقيق في الملفات.

التمثيل البياني :



الجدول (05): الحقوق والرسوم الإجمالية الناتجة عن التحقيق المحاسبي والتحقيق المصوب

من خلال عمليات التحقيق التي قامت بها فرق التفتيش والتحقيق الجبائي، من أجل كشف التهرب الضريبي نتجت الحقوق المالية، سنقوم بدراسة التطور الحاصل فيها خلال سنوات الدراسة ومقارنة الحقوق الناتجة عن التحقيق المصوب مع الحقوق الناتجة عن التحقيق المحاسبي.

السنوات	مبلغ الحقوق والرسوم الاجمالية الناتجة عن التحقيق المحاسبي	مبلغ الحقوق والرسوم الاجمالية الناتجة عن التحقيق المصوب
2010	62551000	10000000
2011	39930000	0
2012	123985000	0
2013	31330000	0
2014	5540000	1000000
2015	11051682	0

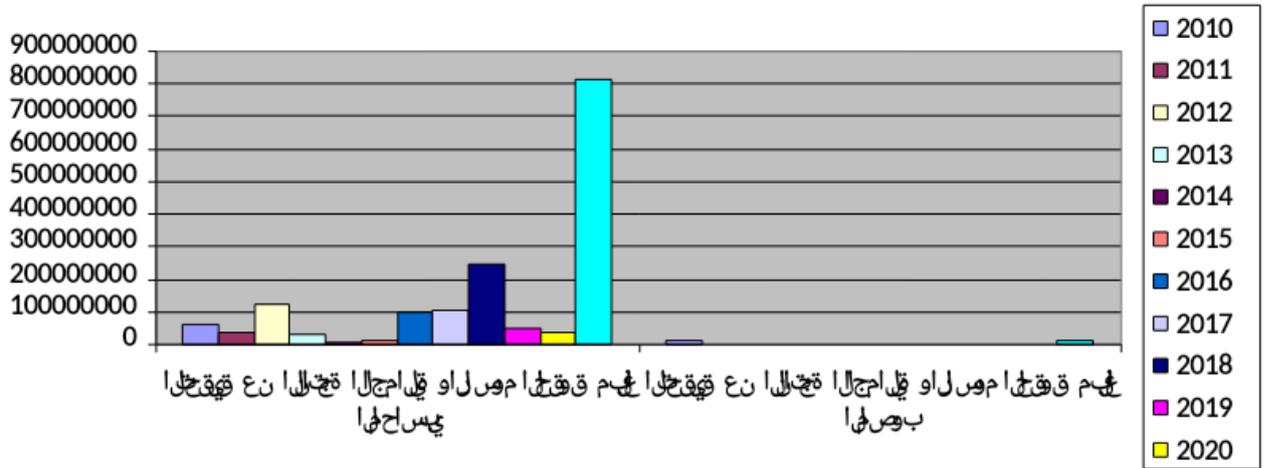
0	101281505	2016
0	107506848	2017
0	245115310	2018
0	47466058	2019
0	39015281	2020
11000000	814772684	المجموع

التحليل :

بالنسبة لمبلغ الحقوق و الرسوم الاجمالية الناتجة عن عملية التحقيق المحاسبي نلاحظ ان اكبر مبلغ سجل في سنة 2018 قدر ب 245115310 بالرغم من ان عدد الملفات التي كانت مبرجة هو اقل من سنة 2010 الا ان الملفات التي برجة في سنة 2018 هي ملفات كبيرة و هامة حيث كانت نسب التهرب الضريبي التي خضعت في 2018 كبيرة مقارنة بالملفات الاخرى و هو ما سمح بارتفاع حصيلة الحقوق و الرسوم الناتجة عن تحقيق المحاسبي لهذه السنة بعد ذلك تاتي سنة 2017 بمبلغ 107506848 دج تاليها سنة 2016 بمبلغ 101281505 تاليها سنة 2012 بمبلغ 123985000 تاليها سنة 2010 بمبلغ 62551000 تاليها سنة 2019 بمبلغ 47466058 تاليها سنة 2011 بمبلغ 39930000 تاليها سنة 2020 بمبلغ 39015281 تاليها سنة 2013 بمبلغ 31330000 تاليها سنة 2015 بمبلغ 11051682 و اخير سنة 2014 بمبلغ 5540000 ، أما بالنسبة للتحقيق المصوب لم يسجل مبالغ هامة و هذا نظرا كما قلنا سابقا لتحقيق في نوع معين من هذه الضرائب قد تكون الضريبة على الرسم الاجمالي و بالتالي مبالغها ليست بذلك الحجم مقارنة بالتحقيق المحاسبي حيث ان اجمالي مبالغ المحصلة خلال كل فترة الدراسة

قدرة ب 11000000 وهي اقل من مبلغ الحقوق و الرسوم الاجمالية الناتجة عن التحقيق المحاسبي مثلا لسنة 2010 التي قدرة ب 62551000 و بالتالي هنا نستنتج ان مديرية الضرائب أو المديرية الفرعية للرقابة الجبائية وهو بضبط مكتب المراجعة الجبائية يركز على التحقيق المحاسبي باكثر من التحقيق المصوب وهذا نظرا لقلّة المحققين من جهة و السبب الثاني لحجم الملفات و الضرائب و الرسوم المتعلقة بالتحقيق المحاسبي مقارنة بالتحقيق المصوب .

التمثيل البياني :



خلاصة الفصل الثاني :

من خلال ما تم التطرق اليه في الجانب النظري تم اسقاطه على حالة تم اختيارها خضعت للتحقيق المصوب و التحقيق المحاسبي، و بعد الوقوف على خطوات و مراحل التحقيق المصوب و التحقيق المحاسبي و بعد اخذنا لبعض الملفات الجبائية كحالة تمت دراستها و معاينتها و مراقبتها جبائيا ، خلال فترة 2020/2010 حيث انه اثناء سير عملية التحقيق المحاسبي تم اكتشاف هناك تهرب ضريبي

أما بالنسبة للتحقيق المصوب لم يسجل اي احصائيات هامة و هذا نظرا لتحقيق في نوع معين من هذه الضرائب ، و بعد تقييمنا من خلال النتائج المحققة على مر سنوات الدراسة حيث انها بعيدة عن الطموحات المعلنة التي محورها الاساسي يكمن في محاربة التهرب الضريبي و هذا راجع أساسا لاختلال الامكانيات المادية لدى اعوان المديرية .

الخاتمة :

من خلال دراستنا التطبيقية والنظرية تمكنا من معرفة مختلف الجوانب المحيطة بالموضوع، حيث تبين لنا الدور الأساسي الذي تلعبه الضريبة باعتبارها موردا هاما تعتمد عليه الدولة في الخزينة العمومية، وأن إلزامية فرضها يؤدي ببعض المكلفين إلى انتهاج بعض الأساليب المشروعة والغير مشروعة للتهرب من دفع الضرائب الأمر الذي جعل الإدارة الجبائية تقوم بمجهودات معتبرة للحد من هذه الظاهرة لأنها تمس المال نظرا للأهمية التي تكتسيها الرقابة الجبائية من خلال المحافظة على الأموال العمومية ومكافحة التهرب الضريبي فقد منحها المشرع إطارا قانونيا يتجسد في الحقوق الممنوحة لها ، كما منحها أجهزة وهيكل تسهر على تطبيق وتنفيذ إجراءاتها.

تتخذ الرقابة الجبائية عدة أشكال أهمها التحقيق المصوب الذي يعتبر من أهم الطرق التي تعتمد عليها الرقابة الجبائية للكشف عن عملية التهرب الضريبي، ويتم ذلك من خلال الإجراءات التحضيرية للتحقيق التي تتضمن البرمجة وجمع المعلومات ثم مباشرة أعمال التحقيق، من خلال المراقبة والفحص في عين المكان، للتأكد من صحة الممتلكات بغرض اكتشاف الممارسات التدليسية الرامية إلى التهرب من دفع الضريبة ، ثم تبليغ نتائج التحقيق التي تم الوصول إليها .

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات :

على ضوء ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية: ينشأ التهرب الضريبي نتيجة النقائص الموجودة في النظام الضريبي بالإضافة إلى استعمال طرق ووسائل الاحتيال والغش، وهو ما يلحق أثارا سلبية على المستوى المالي والاقتصادي ،حيث يؤدي إلى الإضرار بالخزينة العمومية نتيجة حرمانها من جزء هام من الموارد المالية ،يترتب عن ذلك اختلال التوازن المالي للدولة واللجوء إلى وسائل أخرى للتمويل وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى "ينشأ التهرب الضريبي نتيجة لعوامل خاصة بالمكلف وكذلك لوجود ثغرات في النظام الضريبي". العام وبالتالي إلحاق الضرر بالتحصيل الضريبي يعتبر التحقيق المصوب من بين أهم إجراءات الرقابة الجبائية للكشف عن التهرب الضريبي ، يتم التحقيق المصوب من خلال مجموعة من الإجراءات التي تستهدف مراقبة التصريحات الجبائية، وفحص محاسبته من حيث الشكل والمضمون، ثم تبليغ النتائج.

الاقتراحات والتوصيات :

على أثر ما توصلنا إليه من نتائج نوصي بضرورة:

الخاتمة

- توفير الإمكانيات التي من شأنها أن تخلق جوا ملائما لعمل المحقق من أجل تحسين أدائه.
- زيادة عدد المحققين حتى يتسنى للمديرية الفرعية للرقابة الجبائية إجراء كل أنواع الرقابة لاسيما التحقيق المصوب.
- نشر الوعي الضريبي بين المكلفين من خلال إنشاء مصالح مختصة في الإعلام والترشيد الضريبي.
- التكثيف من ملفات التحقيق المصوب لمختلف الأنشطة لإرساء مبدأ العدالة والمنافسة الشريفة.
- تخفيض الضغط الضريبي بما يسمح للمكلف بعدم التهرب من دفع الضريبة.
- توفير الحماية القانونية للمحقق أثناء تأدية مهامه.

قائمة المصادر المراجع :

الكتب :

1. سمير شاعر ، المالية العامة و النظام المالي الاسلامي ، الطبعة الاولى الدار العربية للعلوم ناسترون لبنان 2011
 2. عبد المجيد قدي ، دراسات في علم الضرائب ، الطبعة الاولى ، دار جرير للنشر و التوزيع عمان 2011
- الاطروحات و المذكرات :
1. بسمة بلور ، سارة مجوح ، دور الرقابة الجبائية في كشف الغش الضريبي ، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية جامعة جيجل سنة 2013/2014
 2. بشار مروى، دور الرقابة الجبائية في زيادة الحصيلة الضريبية، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة 2015/2015.
 3. بلحداد الياس حسام الدين ، بن ضيف ياسين ، التحقيق المصوب واثره على التحصيل الضريبي ، جامعة برج بوعرييج ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و التجارة ، سنة 2020-2021.
 4. بوزيد سفيان ، التهرب الضريبي مفهوم و قياس أطروحة دكتوراه جامعة مستغانم 2016
 5. ثابتي خديجة ، دراسة تحليلية حول الضريبة و القطاع الخاص دراسة حالة ولاية تلمسان ، أطروحة دكتوراه ، جامعة ابوبكر بالقائد ، تلمسان 20112
 6. حاج قويدر عبد الهادي ، بوشري عبد الغني ، أثر الرقابة الجبائية على حصيلة إيرادات الجباية العادية في الجزائر ، دراسة حالة قياسية خلال فترة 2017 / 2000 مجلة البشائر الاقتصادية ، جامعة أحمد دراية ادرار ، المجلد الخامس العدد 2 أوت 2019
 7. خيربي عثمان ، فريز فرج عبد العال ، السلطة التقديرية لادارة الضريبية و اثرها على الحصيلة الضريبية في مجال الضرائب على الدخل ، بكلية الحقوق جامعة حلوان مصر 2020
 8. داودي محمد ، الادارة الجبائية و التحصيل الضريبي في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة ، ابوبكر بلقايد تلمسان 2006
 9. راشدي امين ، دور التحقيق الجبائي المعمق في تفعيل الحوكمة الضريبية لمكافحة التهرب الضريبي دراسة ميدانية بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية بسطيف ، جامعة سطيف 1 الجزائر 2017
 10. سعاد مالح ، قدرة التحقيق المحاسبي على دعم الرقابة الجبائية في الجزائر ، استاذ مساعد قسم بكلية حقوق و العلوم السياسية ، عضو مخبر المرافق العمومية و التنمية ، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس 2016

11. سيليني جمال الدين ، طالي محمد ، أثر النظام الجبائي الالكتروني في الحفاظ على استقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة كورونا ، دراسة حالة ، نظام جبايتيك بمديرية كبريات المؤسسة ، مجلة الزيادة الاقتصادية الاعمال ، جامعة البليدة ، المجلد 07 ، العدد 02 ، جانفي 2021
 12. عائشة بن دادة ، منى عائشة ، دور التحقيق المصوب في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر ، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ميله ، سنة 2019-2020 .
 13. عوادية خديجة ، دور الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي - دراسة ميدانية على مستوى مركز الضرائب سوق اهراس ، مخبر مالية محاسبة جباية و تأمين ، جامعة محمد الشريف مساعدي سوق اهراس الجزائر 2021/2020
 14. غزة مبروك ، فعالية الرقابة الجبائية كأداة للحد من التهرب الضريبي ، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ، جامعة بسكرة ، سنة 2015-2016.
 15. فضيل كوسة ، التحقيق الجبائي في ضوء اجتهاد مجلس الدولة ، استاذ محاضر بكلية الحقوق ، جامعة بومرداس 2013
 16. قليل نبيل ، سبل تفعيل النظام الضريبي بالاستناد الى الحصيلة الضريبية في الجزائر ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2021
 17. لعلاوي محمد دراسة تحليلية لقواعد تاسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015/2014
 18. لكصاسي ابراهيم، بوعزة عبد القادر، فعالية التحقيق المحاسبي في الكشف عن مظاهر التهرب الجبائي حالة مديرية الضرائب لولاية ادرار خلال فترة 2005/2015 اطروحة دكتوراه، جامعة ادرار 2016
 19. محمد حمر العين، أثر الضريبة على الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية سطيف أطروحة دكتوراه جامعة الحاج لخضر باتنة 2019
 20. مراد كواشي، جمعة شرقي، مسار التحقيق المحاسبي في إطار الرقابة الجبائية لولاية تبسة أطروحة دكتوراه جامعة أم البواقي
 21. ناصر بوحجام محمد، دور التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية، تجارية، التسيير، جامعة بسكرة سنة 2015/2016
- القوانين و المراسيم :
22. المادة 25 من المرسوم التنفيذي من الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 20 الصادرة في 02 ربيع الثاني الموافق ل 29 مارس 2009

23. بندير عائشة، عباسي ربيعة، اجراءات الرقابة الجبائية على الملفات المستفيدة من الامتيازات الجبائية في إطار الصندوق الوطني للبطالة CANC دراسة حالة مفتشية الضرائب بادرار، تقرير تربص مقدم لنيل شهادة ليسانس أكاديمي، جامعة ادرار، تخصص مالية ومحاسبة 2019/2018
24. خارف جيلالي، بن عومر عائشة مباركة، عبدلي جيهان، اجراءات التحقيق المصوب للملفات الجبائية دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب ادرار، شهادة ليسانس مالية ومحاسبة، جامعة ادرار 2019/2018
25. كريمي عبد الكريم، سارة عبد الواحد، بولغيتي مصطفى، الاجراءات الرقابية الجبائية المستندية، تقرير تربص ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس، جامعة ادرار، تخصص مالية ومحاسبة 2019/2018

- ETABLISSEMENT DES PROGRAMMES :	
c1 = <u>Annulation + reports x 100</u>	c1 = <u>00+03x100</u> = 13,64 %
Nombre total affaires programmées	22
- TAUX DE COUVERTURE LIQUIDES:	
c2= <u>Nombre de dossiers vérifiés x100</u>	c2= <u>19x100</u> = 0,90 %
Nombre de dossiers suivis au réel	2122
- TAUX DE COUVERTURE EN VERIFICATION :	
c3 = <u>Nombre de transactions vérifiées x100</u>	c3 = <u>341x100</u> = 34,38%
Nombre de transactions enregistrées (1)	992
- TAUX DE COUVERTURE EN REEVALUATION CONTROLES	
c4 = <u>Nombre de transactions réévaluées controles x100</u>	c4 = <u>291x100</u>= 85,34%
Nombre de transactions Contrôles (1)	341
- CONTROLE DES REVENUS LOCATIFS :	
TAUX DE COUVERTURE	c5 = <u>517 x 100</u>= 100%
c5 = <u>Nombre d'actes vérifiés x 100</u>	517
Nombre d'actes enregistrés	
c6 = <u>Nombre d'actes réévalués x 100</u>	c6 = <u>353 x 100</u>= 68,28%
Nombre d'actes contrôles	517
- VERIFICATION DE COMPTABILITE :	
ETAT D'EXECUTION DU PROGRAMME	
	c7 = <u>27x 100</u>= 122,73%

c7 = <u>Nbre d'affaires cloturées(au30/11 de l'année x 100</u>	22
Nombre d'affaires programmées	
	c8 = <u>00x 100</u> = 0 %
c8 = <u>Nombre d'affaires non lancée x 100</u>	22
Nombre d'affaires programmées	
- NOMBRE DE DOSSIERS VERIFIES PAR MISSION	c9 = <u>27</u> = 6,75%
c9 = <u>Nombre de dossiers vérifiés lequides</u>	04
Nombre de vérificateurs	
	c10 = <u>03x 100</u> = 13,64%
- ACHEVEMENT DU PROGRAMME ANNUEL	22
c10 = <u>Nombre d'affaire non achevées au 31/03/N+1)x 100</u>	
Nombre total des affaires programmées (N)	
- TRANSACTIONS IMMOBILIERES	c11 = <u>314x 100</u> = 170,50%
NOMBRE DE TRANSACTIONS CONTROLEES PAR AGENT	02
c11 = <u>Nombre des transactions prises en charge</u>	
Nombre total des agents affectés au contrôle	

Table d'indicateur	EXERCICE 2010 ARRETEE 31/12/2010
- VERIFICATION DE COMPTABILITE	c12, c13, En milliers de dinars
RESULTAT MOYEN PAR AFFAIRE =	
c12 = <u>Montant des redressements</u>	c12. = <u>72.751</u> = 2694,48
Nombre d'affaires vérifiées	27
-RESULTAT MOYEN PAR MISSION DE VERIFICATEURS	
c13 = <u>Montant des redressements</u>	
Nombre de vérificateurs	c13 = <u>72.551</u> = 18137,75
	04
CONTROLE DES TRANSACTIONS IMMOBILIERES	
MOYENNE DES RAPPELS D'IMPOTS(Droits et pénalité)par acte reevalué	
c14 = <u>Montant des redressements</u>	c14 = <u>8.158.390</u> = 28035,70
Nombre d'actes régularisés	291
-GESTION DES RECOUPEMENTS	
c15 = <u>Recoupelements exploités x 100</u>	c15 = <u>3246x100</u> = 66,09 %
Recoupelements reçus	4911
SUIVI DES BENEFICIAIRES D'AVANTAGES FISCAUX (ANDI et ex APSI)	
c16 = <u>Nombre de dossiers controlés x 100</u>	c16 = <u>380x 100</u> = 28,96 %
Nombre de contribuables concernés	1312
	c17 = <u>00 x 100</u> = 0 %

c17 = <u>Nombre de dossiers régularisés x 100</u>	1312
Nombre de cotribuables concernés	
NIVEAU DES DEGREVEMENTS ISSUS DU CONTENTIEUX DES	
VEFIFICATIONS SUR PLACE	c18 = <u>2,210,894 x 100</u> = 4,15 %
c18 = <u>Dégrèvements cumulé x 100</u>	53.222.853
Constatations de l'année considérée (N-3)	
NIVEAU DES RECOUVREMENTS	
c19 = <u>Recouvrement cumulé x 100</u>	c19 = <u>104.260.380 x 100</u> = 195,89 %
Montant des droits et pénalités rappelées (N-3)	53.222.853
- PRISE EN CHARGE DES LISTES CLIENTS :	c20 = <u>13 x 100</u> = 100 %
c20 = <u>Listes clients exploités x 100</u>	13
listes clients reçus (% par année)	

(C) CONTROLE

Table d'indicateur	EXERCICE 2011 ARRETEE 31/12/2011
- ETABLISSEMENT DES PROGRAMMES :	
c1 = <u>Annulation + reports x 100</u>	c1 = <u>00 + 03 x100</u> = 20 %
Nombre total affaires programmées	15
- TAUX DE COUVERTURE LIQUIDES:	
c2 = <u>Nombre de dossiers vérifiés x100</u>	c2 = <u>08 x100</u> = 0.33 %

Nombre de dossiers suivis au réel	2404
- TAUX DE COUVERTURE EN VERIFICATION :	
c3 = <u>Nombre de transactions vérifiées x100</u>	c3 = <u>300 x100</u> = 40.54 %
Nombre de transactions enregistrées (1)	740
- TAUX DE COUVERTURE EN REEVALUATION CONTROLES	
c4 = <u>Nombre de transactions réévaluées controles x100</u>	c4 = <u>290 x100</u>= 96.67
Nombre de transactions Contrôles (1)	300
- CONTROLE DES REVENUS LOCATIFS :	
TAUX DE COUVERTURE	c5 = <u>2312 x 100</u>= 100 %
c5 = <u>Nombre d'actes vérifiés x 100</u>	2312
Nombre d'actes enregistrés	
c6 = <u>Nombre d'actes réévalués x 100</u>	c6 = <u>364 x 100</u> = 74.74 %
Nombre d'actes contrôles	487
- VERIFICATION DE COMPTABILITE :	
ETAT D'EXECUTION DU PROGRAMME	
c7 = <u>Nbre d'affaires cloturées(au30/11 de l'année x 100</u>	c7 = <u>07 x 100</u>= 46.67 %
Nombre d'affaires programmées	15
c8 = <u>Nombre d'affaires non lancée x 100</u>	c8 = <u>07 x 100</u>= 46.67 %
Nombre d'affaires programmées	15

<p>- NOMBRE DE DOSSIERS VERIFIES PAR MISSION</p> <p>c9 = <u>Nombre de dossiers vérifiés lequides</u></p> <p>Nombre de vérificateurs</p>	<p>c9 = <u>07</u> = 3.5</p> <p>02</p>
<p>- ACHEVEMENT DU PROGRAMME ANNUEL</p> <p>c10 = <u>Nombre d'affaire non achevées au 31/03/N+1)x 100</u></p> <p>Nombre total des affaires programmées (N)</p>	<p>c10 = <u>08 x 100</u> = 53.33 %</p> <p>15</p>
<p>- TRANSACTIONS IMMOBILIERES</p> <p>NOMBRE DE TRANSACTIONS CONTROLEES PAR AGENT</p> <p>c11 = <u>Nombre des transactions prises en charge</u></p> <p>Nombre total des agents affectés au contrôle</p>	<p>c11 = <u>300</u> = 150 %</p> <p>02</p>

Table d'indicateur	EXERCICE 2011 ARRETEE 31/12/2011
<p>- VERIFICATION DE COMPTABILITE</p> <p>RESULTAT MOYEN PAR AFFAIRE =</p> <p>c12 = <u>Montant des redressements</u></p> <p>Nombre d'affaires vérifiées</p>	<p>c12, c13, En milliers de dinars</p> <p>c12. = <u>3.993</u> = 570</p> <p>07</p>
<p>-RESULTAT MOYEN PAR MISSION DE VERIFICATEURS</p> <p>c13 = <u>Montant des redressements</u></p> <p>Nombre de vérificateurs</p>	<p>c13 = <u>3.993</u> = 1996</p> <p>02</p>
<p>CONTROLE DES TRANSACTIONS IMMOBILIERES</p>	

MOYENNE DES RAPPELS D'IMPOTS(Droits et pénalité)par acte reevalué	
c14 = <u>Montant des redressements</u>	c14 = <u>9.104</u> = 31.39
Nombre d'actes régularisés	290
-GESTION DES RECOUPEMENTS	
c15 = <u>Recoupements exploités x 100</u>	c15 = <u>3696 x 100</u> = 73.01 %
Recoupements reçus	5062
SUIVI DES BENEFICIAIRES D'AVANTAGES FISCAUX (ANDI et ex APSI)	
c16 = <u>Nombre de dossiers controlés x 100</u>	c16 = <u>150 x 100</u> = 28.20 %
Nombre de contribuables concernés	532
c17 = <u>Nombre de dossiers régularisés x 100</u>	c17 = <u>00 x 100</u> = 00 %
Nombre de cotribuables concernés	00
NIVEAU DES DEGREVEMENTS ISSUS DU CONTENTIEUX DES	
VEFIFICATIONS SUR PLACE	
c18 = <u>Dégrèvements cumulé x 100</u>	c18 = <u>14.241.131 x 100</u> = 56,40
Constatations de l'année considérée (N-3)	%
	25.249.343
NIVEAU DES RECOUVREMENTS	
c19 = <u>Recouvrement cumulé x 100</u>	c19 = <u>136.275.046 x 100</u> = 539,72
Montant des droits et pénalités rappelées (N-3)	%
	25.249.343
- PRISE EN CHARGE DES LISTES CLIENTS :	

$c20 = \frac{\text{Listes clients exploités}}{\text{listes clients reçus}} \times 100$ listes clients reçus (% par année)	$c20 = \frac{10}{10} \times 100 = 100 \%$ 10
--	---

(C) CONTROLE

Table d'indicateur	EXERCICE 2012 ARRETEE 31/12/2012
--------------------	-------------------------------------

<p>- ETABLISSEMENT DES PROGRAMMES :</p> $c1 = \frac{\text{Annulation} + \text{reports}}{\text{Nombre total affaires programmées}} \times 100$ Nombre total affaires programmées	$c1 = \frac{00 + 04}{13} \times 100 = 31 \%$ 13
<p>- TAUX DE COUVERTURE LIQUIDES:</p> $c2 = \frac{\text{Nombre de dossiers vérifiés}}{\text{Nombre de dossiers suivis au réel}} \times 100$ Nombre de dossiers suivis au réel	$c2 = \frac{10}{2478} \times 100 = 0.41 \%$ 2478
<p>- TAUX DE COUVERTURE EN VERIFICATION :</p> $c3 = \frac{\text{Nombre de transactions vérifiées}}{\text{Nombre de transactions enregistrées (1)}} \times 100$ Nombre de transactions enregistrées (1)	$c3 = \frac{300}{1817} \times 100 = 16.51 \%$ 1817
<p>- TAUX DE COUVERTURE EN REEVALUATION CONTROLES</p> $c4 = \frac{\text{Nombre de transactions réévaluées controles}}{\text{Nombre de transactions Contrôles (1)}} \times 100$ Nombre de transactions Contrôles (1)	$c4 = \frac{290}{300} \times 100 = 96.67 \%$ 300
<p>- CONTROLE DES REVENUS LOCATIFS :</p> <p>TAUX DE COUVERTURE</p> $c5 = \frac{\text{Nombre d'actes vérifiés}}{\text{Nombre d'actes vérifiés}} \times 100$ Nombre d'actes vérifiés x 100	$c5 = \frac{410}{516} \times 100 = 79,46 \%$ 516

<p>Nombre d'actes enregistrés</p> <p>c6 = <u>Nombre d'actes réévalués x 100</u></p> <p>Nombre d'actes contrôles</p>	<p>c6 = <u>278 x 100</u> = 67.81 %</p> <p>410</p>
<p>- VERIFICATION DE COMPTABILITE :</p> <p>ETAT D'EXECUTION DU PROGRAMME</p> <p>c7 = <u>Nbre d'affaires cloturées(au30/11 de l'année x 100</u></p> <p>Nombre d'affaires programmées</p>	<p>c7 = <u>08 x 100</u> = 16.54 %</p> <p>13</p>
<p>c8 = <u>Nombre d'affaires non lancée x 100</u></p> <p>Nombre d'affaires programmées</p>	<p>c8 = <u>07 x 100</u> = 53.85 %</p> <p>13</p>
<p>- NOMBRE DE DOSSIERS VERIFIES PAR MISSION</p> <p>c9 = <u>Nombre de dossiers vérifiés lequides</u></p> <p>Nombre de vérificateurs</p>	<p>c9 = <u>08</u> = 4</p> <p>02</p>
<p>- ACHEVEMENT DU PROGRAMME ANNUEL</p> <p>c10 = <u>Nombre d'affaire non achevées au 31/03/N+1)x 100</u></p> <p>Nombre total des affaires programmées (N)</p>	<p>c10 = <u>09 x 100</u> = 69,23 %</p> <p>13</p>
<p>- TRANSACTIONS IMMOBILIERES</p> <p>NOMBRE DE TRANSACTIONS CONTROLEES PAR AGENT</p> <p>c11 = <u>Nombre des transactions prises en charge</u></p> <p>Nombre total des agents affectés au contrôle</p>	<p>c11 = <u>300</u> = 150 %</p> <p>02</p>

Table d'indicateur	EXERCICE 2012 ARRETEE 31/12/2012
<p style="text-align: center;">- VERIFICATION DE COMPTABILITE</p> <p style="text-align: center;">RESULTAT MOYEN PAR AFFAIRE =</p> <p>c12 = <u>Montant des redressements</u></p> <p style="text-align: right;">Nombre d'affaires vérifiées</p> <p style="text-align: center;">-RESULTAT MOYEN PAR MISSION DE VERIFICATEURS</p> <p>c13 = <u>Montant des redressements</u></p> <p style="text-align: right;">Nombre de vérificateurs</p> <p style="text-align: center;">CONTROLE DES TRANSACTIONS IMMOBILIERES</p> <p>MOYENNE DES RAPPELS D'IMPOTS(Droits et pénalité)par acte reevalué</p> <p>c14 = <u>Montant des redressements</u></p> <p style="text-align: right;">Nombre d'actes régularisés</p> <p style="text-align: center;">-GESTION DES RECOUPEMENTS</p> <p>c15 = <u>Recoupelements exploités x 100</u></p> <p style="text-align: right;">Recoupelements reçus</p>	<p>c12, c13, En milliers de dinars</p> <p>c12. = <u>123.985</u> = 15.498</p> <p style="text-align: right;">08</p> <p>c13 = <u>123.985</u> = 61.993</p> <p style="text-align: right;">02</p> <p>c14 = <u>7.065.067</u> = 24.363</p> <p style="text-align: right;">290</p> <p>c15 = <u>4180 x 100</u> = 71 %</p> <p style="text-align: right;">5956</p>

SUIVI DES BENEFICIAIRES D'AVANTAGES FISCAUX (ANDI et ex APSI)	
$c16 = \frac{\text{Nombre de dossiers controlés} \times 100}{\text{Nombre de contribuables concernés}}$	$c16 = \frac{230 \times 100}{1195} = 19,24 \%$
$c17 = \frac{\text{Nombre de dossiers régularisés} \times 100}{\text{Nombre de cotribuables concernés}}$	$c17 = \frac{03 \times 100}{1195} = 0,25 \%$
NIVEAU DES DEGREVEMENTS ISSUS DU CONTENTIEUX DES VEFIFICATIONS SUR PLACE	
$c18 = \frac{\text{Dégrèvements cumulé} \times 100}{\text{Constatations de l'année considérée (N-3)}}$	$c18 = \frac{22.314.044 \times 100}{158.058.682} = 14,12 \%$
NIVEAU DES RECOUVREMENTS	
$c19 = \frac{\text{Recouvrement cumulé} \times 100}{\text{Montant des droits et pénalités rappelées (N-3)}}$	$c19 = \frac{152.468.799 \times 100}{158.058.682} = 96,47 \%$
- PRISE EN CHARGE DES LISTES CLIENTS :	
$c20 = \frac{\text{Listes clients exploités} \times 100}{\text{listes clients reçus (\% par année)}}$	$c20 = \frac{12 \times 100}{12} = 100 \%$

(C) CONTROLE

Table d'indicateur	EXERCICE 2012 ARRETEE 31/12/2013
- ETABLISSEMENT DES PROGRAMMES :	
$c1 = \frac{\text{Annulation + reports} \times 100}{\text{}} \dots$	$c1 = \frac{00 + 02 \times 100}{13,33} = 13,33 \%$

Nombre total affaires programmées	15
- TAUX DE COUVERTURE LIQUIDES:	
c2= <u>Nombre de dossiers vérifiés x100</u>	c2= <u>10 x100</u> = 0,33 %
Nombre de dossiers suivis au réel	2980
- TAUX DE COUVERTURE EN VERIFICATION :	
c3 = <u>Nombre de transactions vérifiées x100</u>	c3 = <u>350 x100</u> = 21,63 %
Nombre de transactions enregistrées (1)	1618
- TAUX DE COUVERTURE EN REEVALUATION CONTROLES	
c4 = <u>Nombre de transactions réévaluées controles x100</u>	c4 = <u>337 x100</u> = 96,28 %
Nombre de transactions Contrôles (1)	350
- CONTROLE DES REVENUS LOCATIFS :	
TAUX DE COUVERTURE	
c5 = Nombre d'actes vérifiés x 100	c5 = <u>1220 x 100</u> = 100 %
Nombre d'actes enregistrés	1220
c6 = <u>Nombre d'actes réévalués x 100</u>	c6 = <u>412 x 100</u> = 80 %
Nombre d'actes contrôles	515
- VERIFICATION DE COMPTABILITE :	
ETAT D'EXECUTION DU PROGRAMME	
c7 = <u>Nbre d'affaires cloturées(au30/11 de l'année x 100</u>	c7 = <u>07 x 100</u> = 46,66 %
Nombre d'affaires programmées	15
	c8 = <u>07 x 100</u> = 46,66 %

	15
c8 = <u>Nombre d'affaires non lancée x 100</u>	
Nombre d'affaires programmées	
	c9 = <u>07</u> = 3,50
- NOMBRE DE DOSSIERS VERIFIES PAR MISSION	02
c9 = <u>Nombre de dossiers vérifiés lequides</u>	
Nombre de vérificateurs	
	c10 = <u>10 x 100</u> = 66,66 %
- ACHEVEMENT DU PROGRAMME ANNUEL	15
c10 = <u>Nombre d'affaire non achevées au 31/03/N+1)x 100</u>	
Nombre total des affaires programmées (N)	
- TRANSACTIONS IMMOBILIERES	c11 = <u>350</u> = 175
NOMBRE DE TRANSACTIONS CONTROLEES PAR AGENT	02
c11 = <u>Nombre des transactions prises en charge</u>	
Nombre total des agents affectés au contrôle	

Table d'indicateur	EXERCICE 2012 ARRETEE 31/12/2013
<p style="text-align: center;">- VERIFICATION DE COMPTABILITE</p> <p style="text-align: center;">RESULTAT MOYEN PAR AFFAIRE =</p> <p>c12 = <u>Montant des redressements</u></p> <p style="text-align: right;">Nombre d'affaires vérifiées</p> <p style="text-align: center;">-RESULTAT MOYEN PAR MISSION DE VERIFICATEURS</p> <p>c13 = <u>Montant des redressements</u></p> <p style="text-align: right;">Nombre de vérificateurs</p> <p style="text-align: center;">CONTROLE DES TRANSACTIONS IMMOBILIERES</p> <p>MOYENNE DES RAPPELS D'IMPOTS(Droits et pénalité)par acte reevalué</p> <p>c14 = <u>Montant des redressements</u></p> <p style="text-align: right;">Nombre d'actes régularisés</p> <p style="text-align: center;">-GESTION DES RECOUPEMENTS</p> <p>c15 = <u>Recoupelements exploités x 100</u></p> <p style="text-align: right;">Recoupelements reçus</p> <p>c16 = <u>306 x 100</u> = 7,13 %</p>	<p>c12, c13, En milliers de dinars</p> <p>c12. = <u>3133</u> = 447</p> <p style="text-align: right;">07</p> <p>c13 = <u>3133</u> = 1566</p> <p style="text-align: right;">02</p> <p>c14 = <u>12.785.217</u> = 37.938</p> <p style="text-align: right;">337</p> <p>c15 = <u>2891 x 100</u> = 46,45 %</p> <p style="text-align: right;">6223</p> <p>c16 = <u>306 x 100</u> = 7,13 %</p>

SUIVI DES BENEFICIAIRES D'AVANTAGES FISCAUX (ANDI et ex APSI)	4287
c16 = <u>Nombre de dossiers contrôlés x 100</u>	
Nombre de contribuables concernés	
c17 = <u>00 x 100</u> = 00 %	
c17 = <u>Nombre de dossiers régularisés x 100</u>	00
Nombre de cotribuables concernés	
NIVEAU DES DEGREVEMENTS ISSUS DU CONTENTIEUX DES VEFIFICATIONS SUR PLACE	
c18 = <u>24.840.051 x 100</u> = 34,14 %	
c18 = <u>Dégrèvements cumulé x 100</u>	72.751.456
Constatations de l'année considérée (N-3)	
NIVEAU DES RECOUVREMENTS	
c19 = <u>161.600.184 x100</u> = 222,13 %	
c19 = <u>Recouvrement cumulé x 100</u>	72.751.456
Montant des droits et pénalités rappelées (N-3)	
- PRISE EN CHARGE DES LISTES CLIENTS :	
c20 = <u>Listes clients exploités x 100</u>	26
listes clients reçus (% par année)	

CONTROLE FISCAL

N°	Ind	31/12/2014	
		RAPPORT	TAUX
C1	<u>Qualité de la programmation</u>		42.86%

الملاحق

	<u>Annulations + reports x 100</u>	3	
	<u>Nombre total affaires programmées</u>	7	
	<u>Couverture en V/C</u>		
C2	<u>Nombre de dossiers vérifiés x 100</u>	10	0.34%
	Nombre de dossiers suivis au réel	2910	
	<u>Couverture en vérification</u>		
C3	<u>Nombre de transactions vérifiées x 100</u>	610	93.70%
	Nombre de transactions enregistrées	651	
	<u>Taux de réévaluation</u>		
C4	<u>Nombre de transactions réévalués x 100</u>	350	53.76%
	Nombre de transactions contrôlées	651	
	<u>Taux de couverture (revenus locatifs)</u>		
C5	<u>Nombre d'actes vérifiés x 100</u>	398	92.99%
	Nombre d'actes enregistrés	428	
	<u>Taux de réévaluation (revenus locatifs)</u>		
C6	<u>Nombre d'actes réévalués x 100</u>	284	71.36%
	Nombre d'actes contrôlés	398	
	<u>Niveau d'achèvement du programme</u>		
C7	<u>Nbre d'affaires clôturées (au 31/12 au titre du programme de l'année) x 100</u>	10	142.86%
	Nbre d'affaires programmées	7	
	<u>Taux de reliquat</u>		
C8	<u>Nbre d'affaires non lancée x 100</u>	0	0.00%
	Nbre d'affaires programmées	7	
	<u>Nbre de dossiers vérifiés par vérificateur</u>		
C9	<u>Nombre de dossiers vérifiés</u>	10	5
	Nombre de vérificateurs	2	
C10	<u>Etat d'exécution du programme</u>		0.00%

الملاحق

	<u>Nombre d'affaires non achevées au 31/03/ N+1 x 100</u>	<u>0</u>	
	Nombre total des affaires programmées (N)	7	
	<u>Nombre de transactions contrôlées par agent</u>		
C11	<u>Nombre des transactions prises en charge</u>	<u>350</u>	175
	Nombre total des agents affectés au contrôle	2	
	<u>Résultat moyen par affaire</u>		
C12	<u>Montant des redressements</u>	<u>6540</u>	654.00
	Nombre d'affaires vérifiées	10	
	<u>Résultat moyen par vérificateur</u>		
C13	<u>Montant des redressements</u>	<u>6540</u>	3270.00
	Nombre de vérificateurs	2	
	<u>Moyenne des rappels par acte réévalué</u>		
C14	<u>Montant des rappels</u>	<u>14047967</u>	40956.17
	Nombre d'actes régularisés	343	
	<u>Gestion des recoupements</u>		
C15	<u>Recoupements exploités x 100</u>	<u>3636</u>	83.97%
	Nbre global de recoupement reçus	4330	

N°	Ind	Table d'indicateurs	31/12/2014	
			RAPPORT	TAUX
		<u>Suivi des bénéficiaires d'avantages fiscaux</u>		
C16		<u>Nbre de dossiers contrôlés x 100</u>	<u>406</u>	36.74%
		Population concernée	1105	
		<u>Taux de dossiers régularisés</u>		
C17		<u>Nbre de dossiers régularisés x 100</u>	<u>0</u>	0.00%
		Population Contrôlée	1105	
C18		<u>Niveau des dégrèvements</u>		781.27%

الملاحق

	<u>Dégrèvements cumulés x 100</u>	31196110	
	Constatations de l'année considérée (N-3)	3993000	
	<u>Niveau de recouvrement</u>		
C19	<u>Recouvrement cumulé x 100</u>	172 545 789	4321.21%
	Montant des droits et pénalités rappelées (N-3)	3993000	
	<u>Exploitation des listes clients</u>		
C20	<u>Listes clients exploités x 100</u>	38	100.00%
	Listes clients reçus y compris les reliquats.	38	

CONTROLE FISCAL

N° Ind	Table d'indicateurs	31/12/2015	
		RAPPORT	TAUX
	<u>Qualité de la programmation</u>		
C1	<u>Annulations + reports x 100</u>	0	0.00%
	<u>Nombre total affaires programmées</u>	8	
	<u>Couverture en V/C</u>		
C2	<u>Nombre de dossiers vérifiés x 100</u>	6	0.20%
	Nombre de dossiers suivis au réel	2946	
	<u>Couverture en vérification</u>		
C3	<u>Nombre de transactions vérifiées x 100</u>	350	52.24%
	Nombre de transactions enregistrées	670	
	<u>Taux de réévaluation</u>		
C4	<u>Nombre de transactions réévalués x 100</u>	344	98.29%
	Nombre de transactions contrôlées	350	
C5	<u>Taux de couverture (revenus locatifs)</u>		100.00%

الملاحق

	<u>Nombre d'actes vérifiés</u> x 100	290	
	Nombre d'actes enregistrés	290	
	<u>Taux de réévaluation (revenus locatifs)</u>		
C6	<u>Nombre d'actes réévalués</u> x 100	219	75.52%
	Nombre d'actes contrôlés	290	
	<u>Niveau d'achèvement du programme</u>		
C7	<u>Nbre d'affaires clôturées (au 31/12 au titre du programme de l'année)</u> x <u>100</u>	2	25.00%
	Nbre d'affaires programmées	8	
	<u>Taux de reliquat</u>		
C8	<u>Nbre d'affaires non lancée</u> x 100	0	0.00%
	Nbre d'affaires programmées	8	
	<u>Nbre de dossiers vérifiés par vérificateur</u>		
C9	<u>Nombre de dossiers vérifiés</u>	6	3
	Nombre de vérificateurs	2	
	<u>Etat d'exécution du programme</u>		
C10	<u>Nombre d'affaires non achevées au 31/03/ N+1</u> x 100	2	25.00%
	Nombre total des affaires programmées (N)	8	
	<u>Nombre de transactions contrôlées par agent</u>		
C11	<u>Nombre des transactions prises en charge</u>	350	175
	Nombre total des agents affectés au contrôle	2	
	<u>Résultat moyen par affaire</u>		
C12	<u>Montant des redressements</u>	11051682	1841947.00
	Nombre d'affaires vérifiées	6	
	<u>Résultat moyen par vérificateur</u>		
C13	<u>Montant des redressements</u>	11051682	5525841.00
	Nombre de vérificateurs	2	
C14	<u>Moyenne des rappels par acte réévalué</u>		36470.51

الملاحق

	<u>Montant des rappels</u>	<u>12545856</u>	
	Nombre d'actes régularisés	344	
	<u>Gestion des recoupements</u>		
C15	<u>Recoupements exploités x 100</u>	<u>3261</u>	52.23%
	Nbre global de recoupement reçus	6243	

N°	Table d'indicateurs	31/12/2017	
		RAPPORT	TAUX
	<u>Qualité de la programmation</u>		
C1	<u>Annulations + reports x 100</u>	<u>4</u>	33.33%
	<u>Nombre total affaires programmées</u>	12	
	<u>Couverture en V/C</u>		
C2	<u>Nombre de dossiers vérifiés x 100</u>	<u>8</u>	0.53%
	Nombre de dossiers suivis au réel	1515	
	<u>Couverture en vérification</u>		
C3	<u>Nombre de transactions vérifiées x 100</u>	<u>300</u>	17.39%
	Nombre de transactions enregistrées	1725	
	<u>Taux de réévaluation</u>		
C4	<u>Nombre de transactions réévalués x 100</u>	<u>279</u>	93.00%
	Nombre de transactions contrôlées	300	
	<u>Taux de couverture (revenus locatifs)</u>		
C5	<u>Nombre d'actes vérifiés x 100</u>	<u>288</u>	100.00%
	Nombre d'actes enregistrés	288	
	<u>Taux de réévaluation (revenus locatifs)</u>		
C6	<u>Nombre d'actes réévalués x 100</u>	<u>212</u>	73.61%
	Nombre d'actes contrôlés	288	
C7	<u>Niveau d'achèvement du programme</u>		66.67%

الملاحق

	<u>Nbre d'affaires clôturées (au 31/12 au titre du programme de l'année) x 100</u>	8	
	Nbre d'affaires programmées	12	
C8	<u>Taux de reliquat</u> <u>Nbre d'affaires non lancée x 100</u> Nbre d'affaires programmées	0 12	0.00%
C9	<u>Nbre de dossiers vérifiés par vérificateur</u> <u>Nombre de dossiers vérifiés</u> Nombre de vérificateurs	8 2	4
C10	<u>Etat d'exécution du programme</u> <u>Nombre d'affaires non achevées au 31/03/ N+1 x 100</u> Nombre total des affaires programmées (N)	4 12	33.33%
C11	<u>Nombre de transactions contrôlées par agent</u> <u>Nombre des transactions prises en charge</u> Nombre total des agents affectés au contrôle	300 2	150
C12	<u>Résultat moyen par affaire</u> <u>Montant des redressements</u> Nombre d'affaires vérifiées	107506848 8	13438356.00
C13	<u>Résultat moyen par vérificateur</u> <u>Montant des redressements</u> Nombre de vérificateurs	107506848 2	53753424.00
C14	<u>Moyenne des rappels par acte réévalué</u> <u>Montant des rappels</u> Nombre d'actes régularisés	16228194 179	90660.30
C15	<u>Gestion des recoupements</u> <u>Recoupements exploités x 100</u> Nbre global de recoupement reçus	1444 3872	37.29%

N° Ind.	Indicateurs	31/12/2017		
		Rapport	Taux	
C16	<u>Suivi des bénéficiaires d'avantages fiscaux</u>			
	<u>Nbre de dossiers contrôlés x 100</u>	<u>5</u>	0.03%	
	Population concernée	19033		
C17	<u>Taux de dossiers régularisés</u>			
	<u>Nbre de dossiers régularisés x 100</u>	<u>5</u>	41.67%	
	Population Contrôlée	12		
C18	<u>Niveau des dégrèvements</u>			
	<u>Dégrèvements cumulés x 100</u>	<u>34387329</u>	525.76%	
	Constatations de l'année considérée (N-3)	6540557		
C19	<u>Niveau de recouvrement</u>			
	<u>Recouvrement cumulé x 100</u>	<u>215 582 649</u>	3296.09%	
	Montant des droits et pénalités rappelées (N-3)	6540557		
C20	<u>Exploitation des listes clients</u>			
	<u>Listes clients exploités x 100</u>	<u>30</u>	38.96%	
	Listes clients reçus y compris les reliquats.	77		

CONTROLE FISCAL

N° Ind	Table d'indicateurs	31/12/2018		
		RAPPORT	TAUX	
C1	<u>Qualité de la programmation</u>			
	<u>Annulations + reports x 100</u>	<u>3</u>	37.50%	
	<u>Nombre total affaires programmées</u>	<u>8</u>		
C2	<u>Couverture en V/C</u>			
	<u>Nombre de dossiers vérifiés x 100</u>	<u>5</u>	0.34%	
	Nombre de dossiers suivis au réel	1484		

الملاحق

	<u>Couverture en vérification</u>		
C3	<u>Nombre de transactions vérifiées</u> x 100	300	17.66%
	Nombre de transactions enregistrées	1699	
	<u>Taux de réévaluation</u>		
C4	<u>Nombre de transactions réévalués</u> x 100	284	94.67%
	Nombre de transactions contrôlées	300	
	<u>Taux de couverture (revenus locatifs)</u>		
C5	<u>Nombre d'actes vérifiés</u> x 100	191	100.00%
	Nombre d'actes enregistrés	191	
	<u>Taux de réévaluation (revenus locatifs)</u>		
C6	<u>Nombre d'actes réévalués</u> x 100	191	100.00%
	Nombre d'actes contrôlés	191	
	<u>Niveau d'achèvement du programme</u>		
C7	<u>Nbre d'affaires clôturées (au 31/12 au titre du programme de l'année)</u> <u>x 100</u>	5	62.50%
	Nbre d'affaires programmées	8	
	<u>Taux de reliquat</u>		
C8	<u>Nbre d'affaires non lancée</u> x 100	0	0.00%
	Nbre d'affaires programmées	8	
	<u>Nbre de dossiers vérifiés par vérificateur</u>		
C9	<u>Nombre de dossiers vérifiés</u>	7	3.5
	Nombre de vérificateurs	2	
	<u>Etat d'exécution du programme</u>		
C10	<u>Nombre d'affaires non achevées au 31/03/ N+1</u> x 100	3	37.50%
	Nombre total des affaires programmées (N)	8	
	<u>Nombre de transactions contrôlées par agent</u>		
C11	<u>Nombre des transactions prises en charge</u>	300	150
	Nombre total des agents affectés au contrôle	2	

الملاحق

		Résultat moyen par affaire	
C12	<u>Montant des redressements</u>	245 115 310	35 016 473
	Nombre d'affaires vérifiées	7	
		Résultat moyen par vérificateur	
C13	<u>Montant des redressements</u>	245 115 310	122 557 655
	Nombre de vérificateurs	2	
		Moyenne des rappels par acte réévalué	
C14	<u>Montant des rappels</u>	12 102 221	42 613
	Nombre d'actes régularisés	284	
		Gestion des recoupements	
C15	<u>Recoupements exploités x 100</u>	2171	29.87%
	Nbre global de recoupement reçus	7267	

N°	Indicateurs	31/12/2018	
		Rapport	Taux
		Suivi des bénéficiaires d'avantages fiscaux	
C16	<u>Nbre de dossiers contrôlés x 100</u>	5	0.09%
	Population concernée	5369	
		Taux de dossiers régularisés	
C17	<u>Nbre de dossiers régularisés x 100</u>	5	0.09%
	Population Contrôlée	5369	
		Niveau des dégrèvements	
C18	<u>Dégrèvements cumulés x 100</u>	39408688	356.59%
	Constatations de l'année considérée (N-3)	11051682	
		Niveau de recouvrement	
C19	<u>Recouvrement cumulé x 100</u>	302 930 474	2741.04%
	Montant des droits et pénalités rappelées (N-3)	11051682	
C20	Exploitation des listes clients		60.00%

الملاحق

	<u>Listes clients exploités x 100</u>	<u>33</u>	
	Listes clients reçus y compris les reliquats.	55	